

برائة الحافظين .. النوي وابن حجر من عقائد الأشعرية والملثكلمين

تأليف

أ.د. محمد عبد العليم الدسوقي

الأستاذ في كليتي الدراسات العليا واللغة العربية بجامعة الأزهر
الرابطة العالمية لخريجي الأزهر

مقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.. وبعد: فمن المهم.. والمهم جداً، أن تظل الأمة المسلمة محتفظة بثوابتها وصحيح معتقدها حتى تتعافى ويعود لها مجدها التليد، وحتى تتجو وتسلم من الآفات والفتن.. ومن تيك الثوابت: الحفاظ على معتقدها في توحيد الصفات، وذلك لعدة أمور:

أولها: أن الخلاف في هذا الجانب لا يسوغ بحال لكونه من أصول الدين، ولقد تكلم أهل العلم سابقاً ولاحقاً واستقر أمرهم على أن الخلاف في مثله لا يجوز، ومن جليل ما ذكره ابن أبي العز في شرحه على الطحاوية ص ٤٥٨، ٤٦٤ ما جاء في قوله: "وأما اختلاف التضاد، فهو: القولان المتنافيان، إما في الأصول، وإما في الفروع عند الجمهور الذين يقولون: (المصيب واحد)، والخطب في هذا أشد، لأن القولين يتنافيان"، ذلك أنه تعالى "يحب أن يوصف بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم، من غير تشبيهه، فلا يقال: (سمع كسمعنا، ولا بصر كبصرنا)، ونحوه.. ومن غير تعطيل، فلا يُنفى عنه ما وصف به نفسه أو وصفه به أعرف الناس به رسوله صلى الله عليه وسلم، فإن ذلك تعطيل.. ومن لم يتوق النفي والتشبيه زل ولم يصب التنزيه" .. والمؤمن الحق هو الذي يُسلم بهذا ويسعى إليه ولا يناطح فيه.

ثانيها: أن من شأن التسليم بما صح في أمور الاعتقاد: الإذعان بما جاء في كتاب الله وما كان عليه النبي الكريم ﷺ، لا لشيء سوى أن ذلك من شرائط الإيمان، فالله هو القائل وقوله الحق: (إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون) [النور: ٥١]، والقائل: (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً) [الأحزاب: ٣٦]، ومعلوم أن عدم القول بأي وأحاديث الصفات أو تأويلها أو تعطيلها، معصية وضلال أي ضلال!

ثالثها: أن من شأن الحفاظ على ما صح من معتقد توحيد الصفات: التسليم أيضاً بما ورد به إجماع الأمة وهو حجة، والقول بأن الأمة لم تجتمع على شيء زعم باطل بطلائاً بيناً ويبعث على الفوضى والتفرقة والعصف بكيان الأمة، وليس هنا مجال الخوض في التدليل على كذب هذه المقولة الأثمة.. وعليه فإن عدم الخروج على ما تم فيه الإجماع – من نحو إجماع الصحابة والتابعين وتابعيهم من أهل القرون الفاضلة على الإيمان بصفات الله الخيرية والفعلية – مما يجب السعي إليه بشتى الوسائل، والتسليم له بكافة السبل، والدفاع عنه بكل الطرق.

أقول ذلك لأنه ظهر في الآونة الأخيرة، ما ظهر قبل من عوامل التفرقة بين أفراد هذه الأمة الواحدة، فثمة شبيبة تصر – وباستماتة – على السير على باطل ما كانت عليه الجهمية والمعتزلة ومن جاراتهم من أهل الكلام – على الرغم من رجوع من رجوع عن هذا الطريق، واضطراب من اضطرب، واعتراف من اعترف – ولا أدري أي شيء ذلك منهم عن حسن نية أم عن سوء قصد؟!، أيريد هؤلاء لأمة محمد عليه السلام أن تظل في غيبها وضلالها القديم، أم يجب أن تأخذ من قديمها ما تستعلن به لبناء حاضرها ومستقبلها؟!، وهل من مصلحة متحققة أو حتى متوهمة في أن يظل أحاد الأمة تجاه توحيد ربهم سادرين في غيهم لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً، أو أن يعتمد ضلالهم في أن يعيدوا عجلة التاريخ إلى الوراء حيث فرق الزيف والضلال!؟.

ويأتي الكلام في هذه الدراسة – التي أراه من الأهمية بمكان في وقتنا الحاضر – عن الإمام النووي، ضمن الجدل الناتج حول بعض تلك الثوابت، والرجل – على أي حال – يُلتمس له العذر فيما ذهب إليه وصدر عنه، لكن ما عذرنا إذا تبين لنا الحق؟!، أو ظهر لنا تراجع عما كان قد جنح إليه؟!، أو ظهرت لنا نصوص الإجماع بعد نصوص الوحي في أمر ثبوت صفات المولى على الوجه الذي يليق بجلاله تباركت أسماؤه وتقدس صفاته؟!، أو ظهرت لنا مصائر نهايات من قالوا بغير صحيح المعتقد من الطوائف التي سبق أن ضلت طريقها وثبت عوار أدلتها، وحيث مصير جهم والجعد ومن على شاكلتهما!؟.

أسئلة تستوجب الكشف عما كان عليه حال الرجل، فالإمام النووي على ما نحسب وكذا العسقلاني، داخلان – رضينا أم لم نرض – في عداد أهل السنة والجماعة، ولا أحد يستطيع أن يخرجهما منهم بحال من الأحوال، ولا أحد يقدر – لمجرد شبهة عنت له أو تعصب انتابه أو هوى اقتاده – أن يعدّهما أو أيًا منهما من أهل البدعة والضلالة.. أما موقفهما مما زلت به القدم: فهذا خطأ عارض غير منهجي، وهذا ما ستؤكد وتكشف عنه هذه الصفحات التي أسأل الله أن يجعلها رحمة ونوراً في قلوبنا، وهدى ورشاداً لمن يريد أن يسلك طريقهما الصحيح إلى الله، ونبراساً ننتهجه ونهتدي به إلى صراط الله المستقيم، صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً.

المبحث الأول الإمام النووي ومروره في التصنيف بعدة مراحل

١ - نبذة مختصرة عن الإمام النووي رحمه الله تعالى:

الإمام النووي، هو: محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مَرِيّ بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام^(١) النَّوَوِيُّ، نسبة إلى نَوَى، وهي قاعة الجولان من أرض حوران من أعمال دمشق، فهو الدمشقي أيضاً، خصوصاً وأنه قد أقام بدمشق نحوًا من ثمانٍ وعشرين سنة، فهو النَّوَوِيُّ مولدًا، والدمشقيُّ إقامةً، والشافعي مذهبًا، والحزامي قبيلةً، والسني مُعْتَقِدًا.

نشأ النووي تحت كنف والده وكان مستور الحال، عمل مدة وهو صغير في دكان أبيه، وكان الأطفال يُكْرهُونه على اللعب معهم، وهو يهرب منهم ويكي ويقرأ القرآن الكريم، فراه واحدٌ من صالحِي زمانه يدعى: (الشيخ ياسين بن يوسف)^(٢) وهو على هذه الحالة، فقال للذي يعلمه القرآن - بعد أن أوصاه به - (هذا الصبي يُرَجَى أن يكون أعلم أهل زمانه وأزهدهم، وينتفع الناس به)، فقال له المعلم: مُنَجَّم أنت؟! فقال: (لا؛ وإنما أنطقني الله بذلك)، فذَكَرَ ذلك لوالده، فحرصَ عليه إلى أن ختم القرآن الكريم وقد ناهز الاحتلام.. ثم قَدِمَ به أبوه إلى دمشق، وكانت آنذاك محطَّ العلماء وطلبة العلم.. وعن صبره ومجاهدته نفسه في طلب العلم ينقل عنه ابن العطار قوله: "لما كان عمري تسع عشرة سنة، قدم بي والدي إلى دمشق.. فسكنت المدرسة الرَّوَّاحِيَّة^(٣)، وبقيت نحو سنتين لا أضع جنبي بالأرض، وكان قوتي فيها جِراية المدرسة.. وحفظت التنبيه في نحو أربعة أشهر ونصف، وحفظت ربع العبادات من المذهب^(٤) في باقي السنة"^(٥).

لم يكن النووي يضيع وقتًا في ليلٍ ولا في نهار، وكان كثيرَ العبادة من الصلاة والصوم والذكر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإفادة والتعليم والتأليف، قرأ الفقه والحديث وأصولهما والنحو وأصول الدين، كما ولي مشيخة دار الحديث.. وصفه كلُّ من رآه بأنه زاهد في الدنيا، مُقْبِلٌ على الآخرة، كثير التحري والتوازي عن الناس، وكان يصوم الدهر، ولا يجمع بين إدامين، وكان لا يأكل من فاكهة دمشق؛ لأنها كثيرة الأوقاف لمن هو تحت الحجر شرعًا، وكان يقبل من الفقير ويردُّ الغني، يقول الحق ولا يخشى في الله لومة لائم. ويحكى عنه في ذلك أنه لما جاء المرسوم السلطاني على خلاف حكم الشرع ذهب الناس إليه يشكون، فأرسل رسالةً إلى السلطان ابتدأها ببيان حقِّ الراعي والرعية، ثم حثَّه على الالتزام بالشرعية، ونهاه عن هذا الفعل، فعَضِبَ السلطان وأمر المسؤولين أن يعزلوا هذا الشيخ ويمنعوه راتبه، فتلطفوا له قائلين له: إنَّه لا يتعاطى راتبًا، وليس له منصب.

والنووي من العلماء الذين آثروا العلم والعبادة على الزواج، لا رغبة عنه ورهينة منه، وإنما هو مسلك شخصي اتخذه وأمثاله حين "رَجَحَ لديهم خير العلم على خير الزواج، فقدّموا مطلوبًا على مطلوب، ولم يدعوا أحدًا من الناس إلى الاقتداء بهم في هذا المسلك، ولا قالوا للناس: التبتل للعلم أفضل من الزواج، ولا ما نحن عليه أفضل ممَّا أنتم عليه"^(٦).

(١) لقب النووي: بمحيي الدين مع كراهيته له، تواضعًا.. وعن نسبته، قال: "زعم بعض أجدادي أن نسبه ينتهي إلى حزام (حكيم بن حزام) الصحابي.. وإنما كني النووي بأبي زكريا مع أنه من العلماء العزّاب، الذين آثروا العلم على الزواج: لأن ذلك من السنّة، وهو أن يكنى المسلم ولو لم يتزوج، أو لم يولد له، أو حتى لو كان صغيرًا، وقد قالت السيدة عائشة - رضي الله عنها - للنبي ﷺ: يا رسول الله، كل نساءك لها كنية غيري، فقال لها رسول الله ﷺ: (اكتني، أنت أم عبد الله)، فكان يُقال لها: أم عبد الله، حتى ماتت ولم تلد قط [أخرجه أحمد في مسنده وصحّحه الألباني].. وفي صحيح البخاري ومسلم عن أنس رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ أحسن الناس خلقًا، وكان لي أخ يُقال له: أبو عمير - قال: أحسبه فطيماً - وكان إذا جاء قال: (يا أبا عمير، ما فعل النغير؟)، لطائر كان يلعب به يشبه العصفور لكن منقاره أحمر؛ يُداعبه ﷺ.

(٢) المرآشي، المقرئ الحجام، حج أكثر من عشرين مرة، وبلغ الثمانين وتوفي سنة ٦٨٧.

(٣) مدرسة مكانها شرقي مسجد ابن عروة الذي هو لصيق الجامع الأموي من ناحية بابه الشرقي.

(٤) التنبيه والمهذب في الفقه الشافعي لأبي إسحاق الشيرازي ت ٤٧٦.

(٥) تحفة الطالبين في ترجمة الإمام النووي لابن العطار ص ٢٤، ٢٥.

(٦) (صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل) ص ٢٨٥، وينظر (العلماء العزّاب الذين آثروا العلم على الزواج) ص ١٩ المقدمة، وكلاهما للشيخ عبد الفتاح أبي غدة.

كان النووي إماماً في علوم كثيرة، أعلاها الحديث الشريف والفقه والتفسير، والعبادة والورع، والرجال واللغة، وهو صاحب الكلمات النورانية الأخاذة والقلم السيال؛ فهو إمام سنة، وقامع بدعة، فكم من آلاف المسلمين تعلموا السنة منه عبر العصور، ومعلوم أن نشر السنة معناه: هدم لباطل وإبطال لبدعة.. كما كان رحمه الله - رأساً في الأدب الجم مع العلماء والمخالفين، حتى إن إخلاصه وصدق نيته قد ظهر من خلال سيرته العطرة، ومن استفادة كافة العلماء - فضلاً عن طلبة العلم - على تعدد مشاربهم من مؤلفاته؛ فكتبه: (رياض الصالحين)، و(التبيان)، و(المجموع) وغيرها، تقرأ في المعاهد العلمية وتنتشر ذُررها بين العلماء وطلبة العلم والعامّة في كل حين، وإنه ليُجَدُّرُ بنا أن نقول في حقّه: إنه ما جاء بعده من عالمٍ ولا متعلّمٍ إلا وللاّمام النّوّويّ - رحمه الله تعالى - في عنقه منّةٌ نحسبه كذلك ولا نزكّي على الله أحداً.

على أن هذه المؤلفات التي خلفها وسارت بها الركبان، والتي يعجز الواحد منا عن استيعابها جميعاً فكيف بتأليفها؟!، قد وفقه الله - تعالى - في تصنيفها وعمره لم يتجاوز الخامسة والأربعين سنة؛ إذ إن ميلاده كان سنة (٦٣١هـ)، ووفاته كانت سنة (٦٧٦هـ)، وهذا فضل الله يؤتيه من يشاء^(١).

٢- مرجع اضطراب المترجمين للنووي في كونه من السلف أو الخلف:

اضطرب المترجمون للإمام النووي - قديماً وحديثاً - في عقيدته في الصفات، فبعضهم نعتها بأنها (سلفية)، ونعتها آخرون بأنها (أشعرية تأويلية)، ونعتها فريق ثالث بأنها (تقويفية).. ففي كتابه (تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام) يقول الحافظ الذهبي إبان ترجمته له: "إن مذهبه في الصفات السمعية: السكوت وإمرارها كما جاءت، وربما تأول قليلاً في (شرح مسلم)"، وقد نقله السخاوي عنه في (ترجمة الإمام النووي) ص ٣٦، وتعقبه بقوله: "كذا قال، والتأويل كثير في كلامه"، وكان السخاوي قد نقل عن بعض مترجميه وصفه بأنه أشعري، فقال بنفس الصفحة: "وصرح الياضي والتاج السبكي - رحمهما الله - أنه أشعري".. ونص عبارة الأخير في (طبقات الشافعية الكبرى) ٨ / ٣٩٥: إنه "شيخ الإسلام، أستاذ المتأخرين وحجة الله على اللاحقين، والداعي إلى سبيل السالفين"، قال: "وله الزهد والقناعة، ومتابعة السالفين من أهل السنة والجماعة"^(٢).

وحال الإمام النووي بالفعل - وكما هو متضح من كتاباته - كان على نحو ما فاه به المترجمون هنا.. لكن كلامهم فضلاً عن أنه يفتقر إلى الدقة، فإنه ما كان ينبغي أن يؤخذ بمنأى عن سائر أحواله، أو يُفصل عن باقي ما نُقل عنه.. وأكتفي في هذا الصدد بما قاله الذهبي نفسه، الذي نقل عنه وتعصب له وتأثر به أيما تأثر: السبكي وغيره.

يقول الحافظ الذهبي في كتابه العلو ص ١٦١: "وكتاب (الإبانة) من أشهر تصانيف أبي الحسن الأشعري، شهره الحافظ ابن عساكر واعتمد عليه، ونسخه بخطه الإمام محيي الدين النووي".. ونحن ذلك ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى ٣ / ٢٢٤ ونص عبارته: "ولما اجتمعنا في دمشق وأحضرت كتب أبي الحسن الأشعري - مثل (المقالات) و(الإبانة) - وأئمة أصحابه كالقاضي أبي بكر وابن فورك والبيهقي وغيرهم، وأحضر كتاب الإبانة - وما ذكر ابن عساكر في كتاب (تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري) - وقد نقله بخطه أبو زكريا النووي، وقال فيه: فإن قال قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة، فعرّفونا قولكم الذي به تقولون، قيل له: قولنا: (التمسك بكتاب الله وسنة رسوله وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتمدون وبما كان يقول به أحمد بن حنبل نضر الله وجهه

(١) ومن أبرز ما جادت به قريحة النووي: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، والإشارات في بيان الأسماء المبهمة، ورياض الصالحين، والأذكار، وكتاب الأربعين، والتيسير في مختصر الإرشاد في علوم الحديث.. أيضاً: التحرير في شرح ألفاظ التنبيه للشيرازي، والعمدة في صحيح التنبيه، والإيضاح في المناسك، والإيجاز في المناسك، وبستان العارفين في التصوف، والتبيان في آداب حملة القرآن، ومختصره وقد جعله في ذيل رسالته: (جزء فيه ذكر اعتقاد السلف في الحروف والأصوات)، ومنهاج الطالبين، وإرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، والمنثورات، ومسألة الغنيمه، وكتاب القيام، وكتاب الفتاوى، والروضة في مختصر شرح الرافي.. ومما ابتدأه ولم يتمه: قطعة في شرح التنبيه، وقطعة في شرح البخاري، وقطعة في شرح سنن أبي داود، وقطعة في الإسناد على حديث الأعمال بالنيات، وقطعة في الأحكام، وقطعة كبيرة في التهذيب للأسماء واللغات، وقطعة مسودة في طبقات الفقهاء، وقطعة في التحقيق في الفقه إلى باب صلاة المسافرين، ومسودات كثيرة.

(٢) ينظر: الردود والتعقيبات على ما وقع للإمام النووي في شرح صحيح مسلم من التأويل في الصفات، للشيخ: مشهور بن حسن آل سلمان.

ورفع درجته وأجزل مثوبته قائلون، ولما خالف قوله مجانبون، لأنه الإمام الفاضل الذي أبان الله به الحق عند ظهور الضلال وأوضح به المنهاج وقمع به بدع المبتدعين وزيع الزائغين وشك الشاكين".

وقد أتى ذلك الاعتراف من الحافظ الذهبي وشيخ الإسلام بعد أن ساقا جزءً كبيراً مما نسخه النووي من إبانة الأشعري، وفيه: "فإن قال قائل: ما تقولون في الاستواء؟، قيل له: نقول: إن الله مستو على عرشه كما قال: (الرحمن على العرش استوى) [طه: ٥]، وقال: (إليه يصعد الكلم الطيب) [فاطر: ١٠]، وقال: (بل رفعه الله إليه) [النساء: ١٥٨].. ورأينا المسلمين جميعاً يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو السماء، لأن الله مستو على العرش الذي هو فوق السماوات.. وقد قال قائلون من المعتزلة والجهمية والحرورية: إن معنى استوى: (استولى وملك وقهر)، وأنه تعالى في كل مكان، وجدوا أن يكون على عرشه كما قال أهل الحق.. ومما جاء في إبانة الأشعري وساقاه، قوله: "وأن له - سبحانه - وجهاً كما قال: (ويبقى وجه ربك) [الرحمن: ٢٧]، وأن له يدين كما قال: (بل يده مبسوطتان) [المائدة: ٦٤]، وأن له عينين بلا كيف كما قال: (تجري بأعيننا) [القمر: ١٤].. إلخ ما ذكره عن الأشعري رحمه الله تعالى.

والتساؤل الذي يفرض نفسه الآن: هل يُعقل أن يخالف الإمام النووي أبا الحسن الأشعري إمام المذهب في صحيح معتقده الذي رجع إليه واستقر عليه أمره؟!.. وهل يسوغ له أن ينقض ما خطه بيده من صحيح معتقد سلف الأمة وعلى رأسهم إمام السنة أحمد بن حنبل؟!.. وهل يمكن أن يُظن بالنووي ظن السوء، فيُقدّم في توحيد الله في أسمائه وصفاته، مقولة الخلف على مقولة أهل الحق والسنة والجماعة المستمدة من نصوص الوحي؟!.. وأما كانت أمانة العلم تقتضي من السبكي - رحمه الله - ومن تأثر به، أن ينقل ما ذكرناه مؤخرًا عن الحافظ الذهبي، تمامًا على النحو الذي دعاه - وكذا غيره - لأن ينقل عنه ما نقل من أشعريته؟!.

أسئلة كلها تعكس مدى تعصب الإمام السبكي ومن تأثر به، لا لشيء إلا لرغبتهم الجارفة في أن ينتصروا لرأيهم القاضي بتأويل الصفات أو تفويض معانيها، والذي هو في الأصل مخالف لما كان عليه النبي ﷺ، وصحابته الكرام عليهم الرضوان، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

٣- الدلائل تشير إلى أن الإمام النووي مر - في معالجاته لقضية توحيد الصفات - بمراحل عدة:

كان أولها: مرحلة التصنيف: وهذا يفيد بوضوح:

أ- ما ذكره الإسنوي في كتاب (المهمات) ١/ ٩٩، من أن "الشيخ محيي الدين النووي لما تأهل للنظر والتحصيل، رأى من المسارعة إلى الخيرات أن جعل ما يحصله ويقف عليه: تصنيفاً ينتفع به الناظر فيه، فجعل تصنيفه تحصيلاً، وتحصيله تصنيفاً، ومن هذا حاله لا يستحضر غالباً - من غير المشهور - إلا الموضوع الذي يعمل فيه، وهو غرض صحيح وقصد جميل، ولولا ذلك لم يتيسر له من التصانيف ما تيسر.. وأما الراجعي فإنه سلك الطريقة الغالبة فلم يتصدر للتأليف إلا بعد كمال انتهائه، وهكذا حال ابن الرفعة" رحمة الله عليهم أجمعين. وأرى أن الطريقة هذه التي اتبعها النووي وبخاصة في أمور الاعتقاد، هي من الخطأ بمكان، وقد أدت بالنووي - على نحو ما نرى - إلى عدم تحريه الصواب، ووقوعه في خطيئة تأويل الصفات أو تفويض معانيها وشيوع ذلك في سائر كتبه، وإلى افتتان أهل العلم وتشبث وتعصب كل من يعتمد طريق الخلف بما كان عليه، وإلى احتجاجهم على صحة ما يدينون الله به برأيه لاسيما وأنه محسوب على أهل السنة، وإلى صعوبة الوصول والاستدلال على صحة معتقد أهل السنة وما استقر عليه أمر النووي نفسه.. وما أكثر ما يعانیه أهل الحق - على مدار الأحقاب المتطاولة - من شيوع كتبه التي خالف فيها صحيح المعتقد، وما يعانونه من كثرة طباعتها وسهولة تناولها ورواج ما تضمنتها، وما أكثر ما يعانونه كذلك من عدم تنبيه الكافة إلى ما رجع - وغيره من أئمة الخلف - إليه، وإقناعهم به.. وأكثر من كل ذلك معاناة: صرف الكافة عن إذاعة ونشر وطبع خطأ ما كان عليه النووي أنفًا، وعدم الاعتقاد - من ثم - والتسليم بما أب إليه لاحقاً، وما الإمام السبكي - على ما سيتضح - إلا نموذجاً صارخاً لهذا الذي نشير إليه هنا.

ب- شهادة جل من ترجم للإمام النووي من أنه في شرحه لصحيح الإمام مسلم، كان يسهب - إبان تناوله لمسائل توحيد الصفات - في ذكر أقوال السلف والخلف ولا يُرجح أيًا منها، وكذلك كان يفعل في سائر كتبه وفتاواه المتناثرة؛ وأن ذلك - كما أوضح بعض أهل التحقيق - إنما كان يرجع إلى عدة أمور، أبرزها:

أن شرحه كان مُنصَّباً على فقه الحديث خاصَّةً.. وأنه كان ينقل من شرحي الإمامين الجليلين القاضي عياض^(١) والإمام المازري^(٢) على (صحيح مسلم)، فكان الكثير من أقواله – رحمه الله – نقلاً لا ابتداءً، وكان هو فيها ناقلاً وليس بقائل، وأنه لم يتفرَّغ ولم يتطرق من خلالها لتحقيق المسائل العقديَّة، فظن أهل الكلام أنه بصنيعه هذا أضحى واحداً منهم وموافقاً لهم، بينما الأمر لا يعدو ما ذكرتُ.

ثم تمثلت ثانياً هذه المراحل في مسابرة لما هو الغالب في عصره مع مزيد بحث وإمعان وميل لما صح في عقيدة توحيد الصفات: وتشهد كتب التراجم أن عقيدة الأشاعرة كانت هي الغالبة في عصر النووي ولها السلطان والانتشار الواسع، بحيث يكون من خالفها في خطر.. ولا يبعد أن يكون النووي قد استشعر هذا الخطر إذا هو استعلن بما يخالف ما شاع في عصره ولم يتبع سبيل الحكمة في نشر الحق فيما يعتقده.. أو خشي أن يكون هو سبباً في شق الصف وإحداث فرقة أو فتنة بين أبناء قومه، وبخاصة أن الأمر لم يكن قد استقر عنده بعد.. كما لا يبعد أن يكون قد تأثر بشيوخه ولاسيما أن أكثر الذين درس عليهم النووي كانوا على غير منهج السلف في العقيدة، وإنما كانوا أشاعرة تبعاً لحالة العصر، وأن الأمر كان يحتاج منه حينذاك وإبان انشغاله بتصنيف كتبه، إلى مزيد تحرر ودراسة.

(١) هو الإمام العلامة القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض اليحصبي الأندلسي، ثم السبتي المالكي، له تواليف كثيرة ماتعة، منها: كتاب (الشفاء في شرف المصطفى - ﷺ)، وله كتاب (مشارك الأنوار في اقتفاء صحيح الآثار)، وله (الإكمال في شرح صحيح مسلم)، أكمل به كتاب: (المعلم بفوائد شرح صحيح مسلم)؛ للإمام المازري، وهو أحد أبرز علماء المالكية، ومن أبرز تلاميذ الإمام المازري، المتوفى سنة ٥٤٤هـ.

(٢) ومازري: بليدة من جزيرة صقلية بفتح الزاي وقد تكسر - كما في (سير أعلام النبلاء) للإمام الذهبي ١٠٥ / ٢٠ - والإمام المازري هو أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي، أحد أبرز أئمة المالكية، ومن تلاميذه: القاضي عياض المالكي، ولالإمام المازري: (إيضاح المحصول في الأصول)، ت سنة ٥٣٦هـ.

المبحث الثاني أوبة الإمام النووي (عن تأويل أي الصفات) والدلائل على ذلك

وجاءت بعد مرحلة الاهتداء والاطمئنان لما كان عليه سلف الأمة والانتصار له: ذلك أن الإمام النووي في آخر عمره، صنّف - فيما يبدو منه استظهار ما كان يميل إليه واستدراك ما فاتته في الانتصار لما كان عليه سلف الأمة - رسالة صغيرة في إثبات كلام الله^(١)، كان قد سطرها قبل وفاته بما يقرب من شهرين، حيث انتهى من تصنيفها في الخميس الثالث من شهر ربيع الآخر سنة ٦٧٦ بينا كانت وفاته في الرابع والعشرين من رجب من نفس السنة، وقد ردّ بها على الأشاعرة ومن مشى في ركبهم، أو تعلق بفلكهم أو لفّ ألقمهم، وهي رسالة موسومة بـ (جزء فيه ذكر اعتقاد السلف في الحروف والأصوات).. وقد تضمنت هذه الرسالة:

أ- **ذمّ الأشاعرة صراحة**، بل وفيها استغراب النووي - رحمه الله - من مذهبهم ومن قولهم في الصفات، فقال في ص ٥١ ما نصه: "والعجب أن كتب الأشاعرة مشحونة بأن كلام الله منزل على نبيه ومكتوب في المصاحف ومتلوّ بالألسنة على الحقيقة، ثم يقولون: المنزل هو العبارة والمكتوب غير الكتابة والمتلو غير التلاوة، ويشرعون في مناقضات وتعقبات باردة ركيكة، ويكفي في دحض هذا المعتقد كونهم لا يستطيعون على التصريح به، بل هم فيه على نحو من المراء!".

ولمّا ذكر الإمام النووي شبّههم التي استدلوها بها على قولهم.. كانت إحداها: (أن إثبات الحرف والصوت لله مخالف لبديهية العقل ومستحيل في نفسه)، فكان جواب الإمام النووي في ص ٥٧ قاطعاً بـ "أن مجموع ما ذكرنا من الآيات والأخبار والإجماع، صريح في مدّعانا ونص له عليه وفيه، ودعوى المجاز مردودة إذ هو خلاف الأصل، ثم كيف يُظن بالصحابه رضي الله عنهم - وهم أصحاب العربية وأهل اللغة - توأطئهم على استعمال المجاز في صور لا تعد ولا تحصى؟!"، يعني: من غير قرينة.

وبعد أن رد عليهم أقوالهم قال - رحمه الله - في ص ٦٦: "ولعمري!، لقد اندفع بهذا التقرير كثير من كلام الأشاعرة وتلبّساتهم عند العارف بمعاني الكلام ودقائقه، بقي على هذا أن يقال: قد نقل عن الإمام مالك - رحمه الله - أنه قال: (ليس من السنة أن يجادل عنها، إنما السنة أن يخبر بها، فإن قيل منك وإلا فاسكت)".

ب- **تصريحه بقول السلف رضوان الله عليهم في صفات الرب جل في علاه:**

كالاستواء والصوت واللفظ في كلامه عز وجل، وأن القرآن كلام الله، تلفظ به بصوت مسموع إلى جبريل عليه السلام، وغير ذلك من الصفات.. وكان مما قاله ص ٦٦، ٦٧ ومن غير ما سبق: "قد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: (من أخذ دينه بالقياس: ذهب دهره في الإلباس، مائلاً عن المنهاج طاعناً في الاعوجاج)، ثم قال ابن عباس: (نعرف ربنا بما عرفنا به نفسه، ونصفه بما وصف به نفسه، لا يدرك بالحواس ولا يقاس بالناس، قريب من الأشياء غير ملاصق، بعيد منها غير مفارق، تحقّق بلا تمثيل، وتوحد بلا تعطيل)".

وبعد أن ساق أدلته من الكتاب والسنة، نقل عن أئمة أهل العلم الكثير من عباراتهم، فنقل في ص ٧٦ عن الإمام أحمد قوله: "(لعن الله المشبهة والمعطلة)، فقيل له: من المشبهة؟، فقال: (الذين يقولون: يد كيدي وبصر كبصري)، ونقل عنه أنه قال: (من شبه الله بخلقه فهو كافر بالله العظيم)، وروي عنه أنه قال: (مذهبنا بين مذهبين وهدي بين ضلالتين، إثبات الأسماء والصفات، مع نفي التشبيه والأدوات، لا نغالي في الصفات فنجعلها أجساماً فنشبهه الله بخلقه - تعالى عن ذلك علواً كبيراً - ولا نقصر فتمحوا عنه ما أثبتته لنفسه، بل نقول كما سمعنا ونشهد بما علمنا)". ثم علق يقول: "فالتشبيه زيغ وضلال، والتعطيل كفر وإبطال، والوقوف مع السلامة أسلم، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم".

وكان مما رواه - بنفس الصفحة - عن أئمة الهدى: قول "يونس بن عبد الأعلى المصري عن الشافعي، أنه قال: (نثبت هذه الصفات التي جاء بها القرآن ونثبت الصفات التي جاءت بها السنة، وننفي التشبيه كما نفى ذلك عن

(١) قامت دار الأنصار بمصر بطبعها للمرة الأولى، ثم أعادت دار ابن عباس بمصر أيضاً طبعتها ١٤٢٩، وهي تلخيص لكتاب فخر الدين أبي العباس أحمد بن الحسن بن عثمان الأرموي الشافعي، الذي هو بعنوان: (غاية المرام في مسألة الكلام)، وجعل النووي هذا التلخيص في القسم الأول من رسالته تلك، بينا جعل القسم الثاني منها في بعض ما تضمنه كتابه (التبيان في آداب حملة القرآن).

(٢) ذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوى ١٨ / ٢.

نفسه فقال عز وجل: {ليس كمثل شيء وهو السميع البصير} [الشورى: ١١]، فنحن نصف ولا نشبهه، ونثبت ولا نجسم، ونعرف ولا نكيف، مذهبنا بين باطلين وهدى بين ضاللتين وسنة بين بدعتين، وقد تفرد الله بحقائق صفاته ومعانيها عن العالم، فنحن بها مؤمنون وبحقائقها موقنون وبمعرفة كيفيتها جاهلون).

ثم راح يذكر كلاماً واضحاً بيناً في إثبات مذهب السلف، ناصرًا لهم ومؤيدًا لأقوالهم، وسمى فصله الأخير الذي عقده في هذا ص ٨٠: (فصلٌ في أحاديث تؤكد القول بهذا المعتقد، وتؤيده على هذا التنزيه الذي عليه أئمة الإسلام، حشرنا الله على معتقدهم وأمانتنا على محبة السلف الصالحين والأئمة المهديين رضي الله عنهم أجمعين)، وكان مما قاله بنفس الصفحة وما تلاها: "فانظروا إلى ما كان عليه الأئمة المهديون، والفرق بينهم وبين غيرهم من المتعصبين من أهل زماننا على موافقة أغراضهم ومخالفتهم لهم، لكونهم انعطفوا على حب الدنيا وزخارفها، والتحبب إلى رؤساء أعصارهم: حملهم على هذه الأمور المستبشعة، فباعوا المقطوع بالمظنون، ولقد أحسن الشاعر حيث يقول:

عجبت لمبتاع الضلالة بالهدى *** ومن يشتري دنياه بالدين أعجب

ونحن من ديننا: التمسك بكتاب الله عز وجل وسنة نبينا ﷺ وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث المشهورين، ونؤمن بجميع أحاديث الصفات – لا نزيد على ذلك شيئاً ولا ننقص منه شيئاً، كحديث قصة الدجال وقوله فيه: (وإن ربكم ليس بأعور)^(١)، وكحديث النزول إلى سماء الدنيا^(٢)، وكحديث الاستواء على العرش^(٣)، وأن القلوب بين أصبعين من أصابعه^(٤)، وأنه يضع السماوات على إصبع والأرضين على إصبع^(٥).. وما أشبه هذه الأحاديث جميعها – كما جاءت بها الرواية من غير كشف عن تأويلها، وأن نمرها كما جاءت.. ونقول: إن الله يجيء يوم القيامة كما قال تعالى: (وجاء ربك والملك صفاً صفاً) [الفجر: ٢٢]، وأن الله يقرب من عباده كيف شاء لقوله تعالى: (ونحن أقرب إليه من حبل الوريد) [ق: ١٦].. وأشبه ذلك من آيات الصفات، ولا تتأولها ولا تكشف عنها، بل نكف عن ذلك كما كف عنه السلف الصالح.

ونؤمن بأن الله على عرشه كما أخبر في كتابه العزيز ولا نقول هو في كل مكان، بل هو في السماء وعلمه في كل مكان لا يخلو منه مكان، كما قال: (أأنتم من في السماء) [الملك: ١٦]، وكما قال: (إليه يصعد الكلم الطيب) [فاطر: ١٠]، وكما جاء في حديث الإسراء إلى السماء السابعة: (ثم دنا من ربه)، وكما جاء في حديث سوداء أريدت أن تُعتق، فقال لها النبي ﷺ: (أين ربك؟)، فقالت في السماء، فقال: (أعتقها فإنها مؤمنة)^(٦)، وأمثال ذلك كثير في الكتاب والسنة، نؤمن بذلك ولا نجد شيئاً من ذلك، وقد روت الثقات عن مالك بن أنس أن سائلاً سأله عن قوله تعالى: (الرحمن على العرش استوى) [طه: ٥]، فقال: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة)^(٧).

وظف – عليه من الله سبحانه الرحمة والرضوان – يكرر ويطلب من ربه المغفرة وقبول التوبة على ما فاته من صحيح الدين والاعتقاد، قائلاً: "يا إله السماوات والأرضين ويا خالق الخلق أجمعين، أنت المطلع على البواطن وأنت الرقيب على كل خافق وساكن، أسألك أن تغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم".. ثم قال: "فهذا: آخر ما أردنا ذكره من هذا المختصر من معتقد مصنفه، مما ذكره في كتابه كتاب (غاية المرام في مسألة الكلام)، للشيخ أبي العباس أحمد بن الحسن الأرموي الشافعي، وهو الذي عليه الجمهور من السلف والخلف" أهـ.

لقد أفاض الإمام النووي في الثناء على معتقد سلف الأمة، وأفاد وأجاد في الرد على الذين لا يثبتون اللفظ والكلام لله عز وجل، وجاء اختصاره في عبارة سهلة سلسلة، وذكر لهم عشرين وجهاً يستترون بها، ذكر أقوالهم ثم نقضها عليهم وفضح عوارهم وكشف زيفهم بعشرين حجة هي أفصح بياناً وأقوى برهاناً، مثبتاً بذلك صفة

(١) رواه البخاري (٣٠٥٧، ٣٤٣٩) ومسلم (١٦٩).

(٢) رواه البخاري (١١٤٥) ومسلم (٧٥٨).

(٣) رواه البخاري (٣١٩٤، ٧٤٠٤) ومسلم (٢٧٥١).

(٤) رواه مسلم (٢٦٥٤).

(٥) رواه البخاري (٤٨١١، ٧٥٠٧) ومسلم (١٦٢، ٢٧٨٦).

(٦) رواه مسلم (٥٣٧).

(٧) صحيح رواه البيهقي في الأسماء والصفات (٨٦٦، ٨٦٧) والدارمي في الرد على الجهمية (١٠٤) واللالكائي في شرح أصول السنة (٦٤٤) وغيرهم.

الكلام على طريقة السلف الصالح، ومثبناً كذلك كل ما أثبتته تعالى لنفسه وأثبتته له رسوله الكريم ﷺ، من غير تأويل ولا تفويض لمعانيها، خاتماً بذلك حياته، مترجعاً من خلاله عما كان عليه من قبل.

النزعة السلفية لدى النووي ومناوئته للأشاعرة، ومخالفته – منذ أن عرف حقيقة الأمر – لما هم عليه:

ويرشح القول بسلفية الإمام النووي العَقْدِيَّة والتي كان يميل إليها ويفصح عنها كلما لاحت له فرصة، أمور عدة: **أولها:** الطريقة التي اتبعها في رسالته السالفة الذكر، فهي على صغرهما مشابهة تماماً لطريقة السلف وأسلوبهم في سرد أدلة القرآن أولاً، ثم الأحاديث الصحاح، ثم أقوال السلف الذين استشهد بأقوالهم كثيراً وروى عباراتهم مراراً، دون أن يشير أدنى إشارة إلى من دونهم من الخلف، اللهم إلا في معرض الرد عليهم.

ثانيها: اعتداده وحفاوته بكلام أئمة السلف في الرسالة ذاتها، ومن ذلك قوله في ص ٣٥ – ومن غير ما سبق، وبعد أن نقل أقوال الإمام أحمد وابن مندة والقاضي محمد الهاشمي من أصحاب الإمام أحمد، والبخاري وابن القطان وابن المبارك وابن راهويه –: إنه "لا سبيل إلى الخروج عما اعتقدوه، فهم القدوة للإسلام والأنجم في الظلام".

ثالثها: قوله بالإثبات في غير الرسالة السالفة الذكر، فقد جاء في ترجمته للخطابي من تهذيبه على طبقات الفقهاء الشافعية ١/ ٤٦٩: ٤٧٠ ما نصه: "وصرح الخطابي بأنه سبحانه في السماء، وقال: (زعم بعضهم أن معنى الاستواء: الاستيلاء، ونزع فيه ببيت مجهول، لم يقله من يصح الاحتجاج بقوله)"^(١)، وسكوته عن ذلك إقرار بما قال به الخطابي، وهو – من بين أئمة أهل السنة – من هو.

رابعها: تصريحه وإقراره بمذهب السلف في غير مسألة توحيد الصفات، فقد قال بقول أهل السنة دون متأخري الأشاعرة في مسمى الإيمان ومسائل القدر، وذلك في رسالته السالفة الذكر عن الحرف والصوت في كلام الله تعالى ص ٨١، وكذا في أماكن متفرقة من شرحه على صحيح مسلم، وغيرهما.

خامسها: أنه في الأربعين النووية وعند تناوله للحديث الواحد والأربعين، يذكر أن من مروياته: كتاب (الحجة على تاركي سلوك طريق المحجة) لأبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي الشافعي، و"هو كتاب – على ما يقول ابن رجب – يتضمن أصول الدين على قواعد أهل الحديث والسنة"^(٢).

سادسها: ما سبق أن ذكرته قبل، عن الحافظ الذهبي من كتاب (العلو) – بحق الإمام النووي – وانتصاره وشيخ الإسلام له.

سابعها: تحذير الإمام النووي من ميل أبي حامد الغزالي – قبل تراجعها بالطبع – إلى التخيل والتأويل والتجهيل في قضايا الصفات والاعتقاد، وتأثره في ذلك بطريقة الفلاسفة، وأنه حين فعل ذلك أظهرها في قالب التصوف والعبارات الإسلامية.. وقد نبه لهذا شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٤/ ٦٦ قائلاً: "وقد حُكي عنه من القول بمذاهب الباطنية ما يوجد تصديق ذلك في كتبه، ورد عليه أبو عبد الله المازري في كتاب أفرده" إلى أن قال: "ورد عليه الشيخ أبو البيان والشيخ أبو عمرو بن الصلاح، وحذر من كلامه في ذلك هو وأبو زكريا النووي وغيرهما".. فكون النووي يحذر من كلام أبي حامد الغزالي في مسألة الصفات والاعتقاد على سبيل الإجمال، فإن هذا يؤكد تأييده لما كان عليه أهل السنة والجماعة، وأقصى ما يقال: إنه وافق أهل البدع، أو وافق الأشاعرة والخلف في بعض المسائل عن اجتهاد منه وتأويل.

ثامنها: أن الإمام النووي خالف الأشاعرة مخالفة صريحة في مسألة أول واجب على المكلف، ونصر فيها مذهب السلف فقال في المجموع شرح المذهب ١/ ٢٤، ٢٥: "وأما أصل واجب الإسلام وما يتعلق بالعقائد، فيكفي فيه التصديق بكل ما جاء به رسول الله ﷺ"، يعني: تصديق العوام للنبي ﷺ على سبيل الإجمال دون التفصيل.

فأوضح أن أول ما يلزم المسلم أن يصدق بكل ما جاء به النبي ﷺ تصديقاً "جازماً سليماً من كل شك، ولا يتعين على من حصل له هذا، تعلم أدلة المتكلمين"، ثم قال:

"هذا هو الصحيح الذي أطبق عليه السلف والفقهاء والمحققون من المتكلمين من أصحابنا وغيرهم، فإن النبي ﷺ لم يطالب أحداً بشيء سوى ما ذكرناه، وكذلك الخلفاء الراشدون ومن سواهم من الصحابة فمن بعدهم من الصدر الأول، بل الصواب للعوام وجماهير المتفهمين والفقهاء: الكف عن الخوض في دقائق الكلام، مخافة اختلال قد

(١) يعني به ما نسب إلى الأخطل النصراني: استوى بشر على العراق * من غير سيف أو دم مهراق.

(٢) ينظر جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي ص ٤٨٩.

يتطرق إلى عقائدهم يصعب عليهم إخراجهم.. وقد بالغ إمامنا الشافعي - رحمه الله تعالى - في تحريم الاشتغال بعلم الكلام أشد مبالغة، وأطنب في تحريمه، وتغليظ العقوبة لمتعاطيه، وتقبیح فعله، وتعظيم الإثم فيه، فقال: (لأن يلقى الله العبد بكل ذنب ما خلا الشرك، خير من أن يلقاه بشيء من الكلام)، وألفاظه بهذا المعنى كثيرة مشهورة، وقد صنف الغزالي في آخر أمره كتابه المشهور الذي أسماه: (إجام العوام عن علم الكلام).. وهذا كله كلام لا يمكن وصفه بغير الانتصار لما عليه سلف الأمة الصالح والوقوف على آخر ما استقر عليه أمر الإمام الغزالي وعلى آخر ما صنفه، ولنا بعده أن نقول:

(إن الإمام النووي قد رجع فعلاً عن قول الأشاعرة والمتكلمة، وأن قوله الأخير في معتقد توحيد الصفات هو الحجة.. وأن هذا، هو معتقده الذي أفصح عنه قبل أن يُتوفي - رحمه الله - بأشهر قليلة جداً، فعليه التعويل.. إذ رأي الإنسان ومعتقده هو دائماً ما يختم به حياته ويستقر عليه أمره، وعادة ما يأتي منه بعد فحص وتحقيق وتدقيق.. وعليه فكل كلام منه يحمل على فكر ومنهج متأخري الأشاعرة أو يُظن أنه انتصار له، يعد ظلاً بيئياً لهذا الرجل، ومن المؤكد أنه قد تبرأ منه في حياته أو قبيل مماته، وصلنا ذلك عنه صراحة أو لم يصلنا، ولا عذر بعد ذلك لمن قال به، إذ يكفيننا منه ما جاء في رسالته السالفة الذكر في الحروف والأصوات.. وهذا ما ندين الله تعالى به للنووي إمام السنة، ودون ما تحيز أو تعصب) (١).

لا معنى لاضطراب المترجمين للنووي أو رمية بالأشعرية، بعد معرفة حقيقة وآخر ما استقر عليه أمره:

وابتداء على ما سبق، فإنه لا معنى لاضطراب المترجمين للإمام النووي، سوى أنه - وقبل تصنيفه رسالته الموسومة بـ (جزء فيه ذكر اعتقاد السلف في الحروف والأصوات) - قد راج عليه في أول أمره، أمر تأويل الصفات وتفويض معانيها، تماماً كما راج على كثيرين غيره من أئمة العلم، وأنه قد أشكل عليه نسبة التفويض إلى السلف وأنهم كانوا يقولون به في معاني الصفات جراء قولهم بـ (إمرارها كما هي) الذي لم يفهم مرادهم منه أو فهم بطريق الخطأ (٢)، تماماً كما أشكل عليهم، فترجح لديه - على نحو ما ترجح لديهم - هذا الفهم، ثم ما كان منه إلا أن رجع عن كل ذلك.. آية ذلك قوله في المجموع ٢٥ / ١ - وهو من أعظم وأجل كتب الإمام النووي في الفقه كما أنه أصل في مراجع كتب الفقه في المذهب الشافعي -:

"اختلفوا في آيات الصفات وأخبارها، هل يُخاض فيها بالتأويل أم لا؟، فقال قائلون: تُتأول على ما يليق بالله عز وجل، وهذا أشهر المذهبين للمتكلمين.. وقال آخرون: لا تُتأول، بل يمسك عن الكلام في معناها، ويؤكل علمها إلى الله تعالى.. فإن قوله: (ويؤكل علمها) خطأ، إذ الذي يؤكل علمه إلى الله تعالى هو: (كيفيةها) وهو ما ارتآه السلف، أما قوله: (يؤكل علمها) فهذا هو تفويض المعنى الذي قال به الخلف وأتباعهم عندما لا يجدون مسوغاً للتأويل (٣).. فيضميمة ما قاله هنا مع ما قاله في رسالته عن: (اعتقاد السلف في الحروف والأصوات) التي أقرها قبيل وفاته، يتأكد رجوعه عما قاله قبل في أمر تأويل الصفات وتفويض معانيها.

وفي معنى ما ذكرنا يقول الشيخ الألباني رحمه الله: "مثل النووي وابن حجر العسقلاني وأمثالهم، من الظلم أن يقال عنهم: إنهم من أهل البدع، أنا أعرف أنهما من (الأشاعرة)، لكنهما ما قصدوا مخالفة الكتاب والسنة، وإنما وهموا وظنوا أنما ورثوه من العقيدة الأشعرية، شيان اثنان:

أ: أن الإمام الأشعري يقول ذلك، وهو لا يقول ذلك إلا قديماً؛ لأنه رجع عنه.
ب: توهمه صواباً، وليس بصواب" (٤).

(١) وللشيخ مشهور بن حسن كتاب أسماه: (الردود والتعقيبات على ما وقع للإمام النووي في شرح صحيح مسلم من التأويل في الصفات وغيرها من المسائل المهمات) سرد فيه من الأدلة على سلفية النووي بما به تقام الحجة، فليراجعه من أراد المزيد.

(٢) وينظر في تفاصيل ذلك كتابنا: (موقف السلف من تفويض الصفات) ص ١٢٣ وما بعدها.

(٣) وقد سبق أن رددنا على تلك الشبهة في كتابنا: (سيراً على خطا الأشعري.. أئمة الخلف يتراجعون إلى ما تراجع إليه) .. وذلك إبان حديثنا عن تراجع إمام الحرمين فليراجع، وليراجع معه ما ارتآه والده الإمام الجويني فإنه من الأهمية بمكان.. ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية، كان يشخص هذه الحالة ويقول: "وقل طائفة من المتأخرين إلا وقع في كلامهم نوع غلط؛ لكثرة ما وقع من شبه أهل البدع، ولهذا يوجد في كثير من المصنفات في أصول الفقه وأصول الدين والزهد والتفسير والحديث من يذكر في الأصل العظيم عدة أقوال، والأصل فيها أنها قول واحد، فتجد الواحد منهم وهو إمام كبير فحُلَّ يذكر في هذا الأصل العظيم الذي لا ينبغي أن يُذكر فيه إلا كلام واحد، عدة أقوال، ومع هذه الأقوال الكثيرة لا يذكر القول الصحيح، لعدم علمه به، لا لكرهيته لما عليه الرسول ﷺ".

(٤) انتهى من (شريط رقم ٦٦٦) وهو بعنوان: (من هو الكافر ومن هو المبتدع)

وعليه فإنه لا يسعنا والحال كذلك، إلا أن نقول - حتى على افتراض أنه قال بما قال به متأخرو الأشاعرة - : إن قوله في تأويل الصفات أو تفويض معناها، بدعة.. لكن هو غير مبتدع، لأنه في الحقيقة متأول، والمتأول إذا أخطأ مع اجتهاده فله أجر، فكيف نصفه بأنه مبتدع وننفر الناس منه والقول غير القائل، فقد يقول الإنسان الخطأ ولا يُخطأ.. والأدلة على ذلك متضاربة، نذكر منها على سبيل المثال:

قصة الرجل الذي فقد راحته حتى أيس منها، واضطج تحت شجرة ينتظر الموت، فإذا بالناقة على رأسه، فأخذ بها وقال من شدة الفرح: (اللهم أنت عبدي وأنا ربك)(^١)، فإن هذه الكلمة: كلمة كفر، لكن هو لم يكفر، وقال النبي ﷺ عنه: (أخطأ من شدة الفرح).. وهذا الذي كان مسرفاً على نفسه وقال لأهله: (إذا أنا مت فأحرقوني وذروني في اليم، فوالله لئن قدر الله علي ليعذبني عذاباً ما عذبه أحدًا من العالمين)، ظناً منه أنه بذلك ينجو من عذاب الله، وهذا شك في قدرة الله عز وجل، والشك في قدرة الله كفر، ولكن هذا الرجل لم يكفر، ذلك أنه لما جمعه الله عز وجل وسأله لماذا صنعت هذا؟ وقال: (مخافتك) وفي رواية أخرى: (من خشيتك)، غفر الله له(^٢).

وصفوة القول: أن الإمام النووي انطلق فيما صار إليه في الأسماء والصفات من وجوه مختلفة في فهم النص، وقد أدى ذلك به إلى القول بالتفويض أو التأويل، وخاصة في الصفات الخبرية والفعلية كالعلو وإثبات الإصبع وكالنزول والفرح والغضب والضحك والإتيان والمجيء ونحو هذا.. ووجود تأويلاته تلك إلى الآن وبخاصة في شرحه لمسلم، دليل دامغ على دحض ما افتراه تاج التاج السبكي في (طبقات الشافعية الكبرى) ١٩ / ٢ على أهل السنة، وعلى قوله بحقهم:

"وقد وصل حال بعض المجسمة في زماننا، إلى أن كُتِبَ شرح صحيح مسلم للشيخ محيي الدين النووي، وحذف من كلام النووي ما تكلم به على أحاديث الصفات، فإن النووي أشعري العقيدة فلم تحمِل قوى هذا الكاتب أن يكتب الكتاب على الوضع الذي صنّفه مصنفه، وهذا عندي من كبائر الذنوب فإنه تحريف للشريعة وفتح باب لا يؤمن معه بكتب الناس وما في أيديهم من المصنفات، فقبح الله فاعله وأخزاه، وقد كان في غنية عن كتابة هذا الشرح وكان الشرح في غنية عنه".. وخلص السبكي - ويا لعجب ما خلص إليه!! - إلى أن هذا، من الأدلة على أشعرية النووي رحمه الله وعفا عنه!!، وإلى أن تأويل الصفات وتحريفها ليس من كبائر الذنوب!!.

وكان من الممكن أن يعد كلام السبكي صحيحاً لو لم ترد تأويلات النووي في كتبه وعلى النحو الذي دبّجه، أما وقد وردت على هذا النحو فلا مجال ولا محل لانتقاده ولا لمأخذه على أهل السنة واتهامهم بالباطل والزور من القول.. لكن الذي يُنتقد ويعاب على السبكي نفسه، وعلى الوجه الذي انتقد وعاب به غيره، وبنفس الدرجة والقدر والحمية التي لديه - لكن بالحق - : هو أنه لم يفصح إبان ترجمته للنووي عن رسالته في (إثبات الحرف والصوت في كلام الله تعالى)، والتي أقرها في نهايات حياته وذكر فيها اعتقاده الأخير.

وهذا بنظري قمة الإجحاف من العلامة تاج الدين السبكي، بل وأعلى درجات انعدام الأمانة العلمية، وبخاصة أن رأي الإنسان - على ما هو متعالم وكما نبهنا على ذلك مراراً - هو آخر ما استقر عليه أمره.. وعليه فليس ما فاه به السبكي من الإنصاف، وإنما القول المنصف بحق النووي إن يُخرَج على ما ذكرنا، وأن يلتمس له العذر أن انشغل في بداية أمره بعلم الحديث ونأى بنفسه عن الخوض أو التعمق في علم الكلام، بل إن هذا بحد ذاته - أعني عكوفه وانشغاله بعلم الحديث والنأي عن علم الكلام - جعله مؤهلاً لأن يوافق أهل السنة والجماعة فيما بعد؛ لكون من يشغل بعلم الحديث عادة ما يسير على نهج أهل السنة والجماعة.

(١) رواه مسلم (٢٧٥٩).
(٢) رواه البخاري (٣٤٨١) ومسلم (٦٨٤٨) وينظر في شرحه إضافة لما ذكر: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ١١٢ والتمهيد لابن عبد البر ٤٢ / ١٨ ومجموع الفتاوى ١ / ١١٣، ١١ / ٤٠٧، ١٢ / ٤٩٢ وما بعدها.

المبحث الثالث

براءة الحافظين النووي وابن حجر من عقائد المتكلمين

وفي عرض إجمالي لما تضمنه كلام النووي وابن حجر من تمسك بمعتقد السلف، وعلى الموقع الرسمي للدكتور عبد المحسن العباد، وتحت عنوان:

(بيان سلامة الحافظين النووي والعسقلاني من عقائد المتكلمين) .. جاء ما ملخصه:

"إن من العلماء الذين اشتهروا بالعلم وكثرت تصانيفهم فيه وذاع صيتهم واستفاد طلاب العلم بعدهم من تراثهم، الحافظين أبا زكريا يحيى بن شرف الدين النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ، وأبا الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، وقد اشتملت بعض مؤلفاتهما المشهورة على ذكر اعتقادات المتكلمين وتأويلات المؤولين من الأشاعرة وغيرهم، وقد وُجد في هذه المؤلفات ما يدل على سلامتهما من عقائد المتكلمين، واتباعهما لما كان عليه سلف هذه الأمة من الصحابة رضي الله عنهم ومن سلك سبيلهم في إثبات أسماء الله وصفاته على الوجه اللائق بكماله وجلاله إثباتا بلا تشبيه وتنزيها بلا تعطيل؛ كما قال الله عز وجل: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى: ١١]، حيث أثبت لنفسه السمع والبصر في قوله: {وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}، ونزه نفسه عن مشابهة غيره له في قوله: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}.

الحافظ النووي يتراجع في نهايات حياته عما كان عليه قبل من معتقد المتكلمة:

أما الحافظ النووي فقد وُجد له مؤلف اسمه (جزء فيه ذكر اعتقاد السلف في الحروف والأصوات) طبع في عام ١٤٢٩هـ بتحقيق محمد بن عبد اللطيف محمد الجمل، وقد جاء في ختام هذا الجزء (ص ٩١): «اللهم اجعله شاهداً لنا لا علينا، ووفقنا وسائر أحبائنا لمرضاتك، وأمتنا على هذا المعتقد معتقد الصحابة والتابعين والمشايخ والصالحين، إنك على ما تشاء قدير، واجمع بيننا وبين مشايخنا ومن أحببناه وأحبنا في دار كرامتك يا أرحم الراحمين، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم".

ثم قال المصنف رحمه الله: «فرغنا من نسخة الخميس الثالث من شهر ربيع الأول سنة ست وسبعين وستمائة»، وكانت وفاة النووي رحمه الله كما في العبر للذهبي في الرابع والعشرين من شهر رجب سنة ٦٧٦هـ، أي أن المدة بين الانتهاء من تأليف الكتاب ووفاته تقل عن خمسة أشهر.

عرض موجز لكتاب النووي في اعتقاد السلف:

قال النووي رحمه الله في مطلع كتابه «جزء فيه ذكر اعتقاد السلف في الحروف والأصوات» (ص ٢٧): «أما بعد، فلما ظهرت الشكوك والشبهات، وكثرت المطاعن والتمويهات، وانتشرت مقالة ذوي الأهواء والتعصبات، وعمت بها البلوى في جميع الأقطار والجهات، سألتني من إجابته من الواجبات، وإسعافه من أعظم المثوبات، أن أجمع له زبداً أقوال المتقدمين وغاية ما عولوا عليه من الاعتقاد في الحروف والأصوات، وما نقل عنهم في ذلك من الاختلافات، والتنصيص على ما ذهب إليه علماء الشرع ونقله الأحاديث الثقات»، وقال في (٢٨): «ويشمل هذا المختصر على قسمين:

القسم الأول: في ذكر ما نقله عن الشيخ الجليل الإمام المتقن الحافظ الأوح فخر الدين أبي العباس أحمد بن الحسن بن عثمان بن الأرموي الشافعي رضي الله عنه فيما صنفه في كتابه الموسوم بـ(غاية المرام في مسألة الكلام).

والقسم الثاني: فيما وضعته في كتابنا الموسوم بـ(كتاب التبيان)».

قال أبو العباس بن الأرموي في (ص ٣٨): «مسألة كلام الله ليس إلا الحروف والأصوات المفيدة لأمر الشرع المنزلة على النبي صلى الله عليه وسلم بنظم القرآن، وهو الموجود بين أظهرنا الذي نتلوه بالسنتنا ونحفظه أولادنا ونكتبه في مصاحفنا، وليس لله كلام سواه»، أقول: يريد بقوله: «وليس لله كلام سواه» الرد على الأشاعرة القائلين بأن كلام الله هو المعنى القائم بنفسه.

وذكر (ص ٣٩) أن هذا هو الذي عليه العلماء كالشافعي وأحمد وحمام بن زيد وحمام بن سلمة ويزيد بن هارون وعبد الرحمن بن مهدي وإسماعيل بن عليّة وسفيان بن عيينة ويوسف بن الماجشون، وغير هؤلاء من الأئمة والسادات من كبار العلماء والمحدثين، ممن يضيق هذا المختصر عن ذكرهم وتعدادهم.

ثم قال بعد أن ذكر كلام جملة من المتكلمين من «أن هذه الحروف والأصوات التي نتلوها ويحفظها أولادنا ونرجع إليها في حالنا وحرماننا المنزلة على النبي ﷺ بنظم القرآن محدثة وإنها عبارة ودلالة على الكلام القديم ولم ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم كلام قديم»:

«ووجه البرهان على ما ادعينا أن نقول كلام الله تعالى منزل، والمنزل ليس إلا الحرف والصوت ينتج أن كلام الله هو الحرف والصوت، فإذا أثبتنا أن كلام الله هو الحرف والصوت وذكرنا الدليل على المقدمات ثبت كونه قديماً بالإجماع»، يعني: قديم النوع حادث الأحاد، فهو سبحانه متكلم بلا ابتداء ويتكلم بلا انتهاء؛ لأنه سبحانه وتعالى لا بداية له فلا بداية لكلامه ولا نهاية له فلانهاية لكلامه؛ ونتيجة ذلك أنه لا حصر لكلامه، وقد كلم موسى فسمع موسى كلامه، ويكلم أهل الجنة إذا دخلوا الجنة فيسمعون كلامه.

وقد جاء في القرآن آيتان تدلان على أن كلام الله لا ينحصر؛ وهما قول الله عز وجل في سورة الكهف: {قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا} [الكهف: ١٠٩]، وقوله في سورة لقمان: {وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمْدُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفَدْتُ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ} [لقمان: ٢٧]، ثم ذكر أدلة من القرآن والسنة والإجماع على كون القرآن منزلاً (ص ٤٠-٥١).

ثم قال (ص ٥١): «والعجب أن كتب الأشاعرة مشحونة بأن كلام الله منزل على نبيه، ومكتوب في المصاحف، ومتلو باللسنة على الحقيقة، ثم يقولون: المنزل هو العبارة، والمكتوب غير الكتابة، والمتلو غير التلاوة، ويشرعون في مناقضات ظاهرة وتعقبات باردة ركيكة»، إلى أن قال: «وسنبين في خاتمة الكتاب .. إجماع الصحابة وإجماع غيرهم من العلماء والعقلاء أن كلام الله القديم منزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم حقيقة لا مجازاً، والمنزل ليس إلا الحرف والصوت إما بالإجماع أو لاستحالة نزول المعنى القائم، فتعين أن يكون الحرف والصوت هو كلام الله ضرورة انعقاد الإجماع على تحققه ونزوله، ويلزم من ذلك قدمه في الإجماع».

وقد جاء في أثناء كلامه الإشارة إلى أن الكتابة هي المكتوب والتلاوة هي المتلو، وهذا صحيح إذا أريد به أن لفظ القرآن قد يأتي مراداً به القراءة؛ كما في قوله تعالى: {وَقُرْآنَ الْفَجْرِ} أي: القراءة، وقوله: {فَإِذَا قَرَأْتَ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ} أي: قراءته، وقال ﷺ: (زينوا القرآن بأصواتكم) رواه النسائي (١٠١٥) بإسناد صحيح، والمعنى زينوا القراءة بأصواتكم، ولا يقال: إن تلاوة القارئ وما يتلوه شيء واحد؛ لأن المتلو كلام الله، والتلاوة فعل القارئ، ولهذا يأتي في كلام بعض السلف: (الكلام كلام الباري، والصوت صوت الفاري).

ويقال مثل ذلك في الفصل الذي عقده في (ص ٧٢) فقال في أوله: «فصل في أن القراءة هي المقروء وأن الكتابة هي المكتوب»، ثم ذكر اعتراضات كثيرة من الأشاعرة على مذهب أهل السنة من (ص ٥١-٥٧)، ثم ذكر عشرين وجهاً لبيان أن المنزل هو الحروف وليس المعنى القائم بالنفس إلى (ص ٦٤)، ثم أجاب على اعتراضات الأشاعرة إلى (ص ٦٧)، ثم ذكر فصلاً في (ص ٦٨) في إثبات الحرف لله عز وجل استدلالاً له من القرآن، وقال:

«والكلمات هي الحروف المتألفة المفيدة، وقال تعالى: {وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا} [النساء: ١٦٤]، قال الأصمعي والفراء وأبو عبيد القاسم بن سلام وغيرهم من أهل اللغة: التأكيد بالمصدر يدل على ارتفاع الواسطة، فثبت أنه يقال: كلم موسى بكلام سمعه بحاسة أذنه، ولذلك امتن الله عليه في قوله: {إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي} [الأعراف: ١٤٤]، فلولا أنه سمع كلامه وإلا لم يكن للتخصيص فائدة».

ثم ذكر فصلاً (ص ٦٩) في إثبات الصوت لله تعالى، قال في أوله: «ينطق الكتاب العزيز بذلك في مواضع: منها في سورة طه والقصاص {فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ} {طه: ١١}، القصص: ٣٠]، وفي سورة النمل {فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ} [النمل: ٨]، والنداء لا يكون إلا بصوت عند جميع أهل اللغة، وكذلك قوله تعالى: {فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى} {طه: ١٣}، والاستماع لا يكون إلا لصوت مسموع، وكذلك قوله تعالى: {وَيَوْمَ يَنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ}، [القصص: ٦٢] {وَمَا كُنْتُمْ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا} [القصص: ٤٦]، والنداء بالإجماع لا يكون إلا بصوت»، إلى أن ذكر في (ص ٧٠) حديث عبد الله بن أنيس مرفوعاً: «يحشر العباد يوم القيامة فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب: أنا الملك أنا الديان» (١).

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک في موضعين (٤٣٨/٢) (٥٧٤/٤) وصححه وأقره الذهبي وحسنه الحافظ في الفتح (١٧٤/١) والألباني في صحيح الأدب المفرد (٧٤٦).

ثم ذكر فصلا (ص ٧٩) في أن كلام الله مسموع، والمسموع ليس إلا هذه الحروف والأصوات، فتكون هي كلام الله حقيقة، وإذا كانت هي كلام الله حقيقة لا يكون غيرها كلام الله ضرورة؛ لأن كلام الله أحد الشيين، وليس هو ذلك الذي هو غيره، فينبغي المصير إلى هذا في الصفات.

النووي يتراجع عن جميع تأويلاته التي سبق أن ذكرها في مؤلفاته، ويعلم أنه على معتقد السلف وأنه برئ مما وممن خالفه:

ثم ختم النووي رحمه الله ما نقله عن أبي العباس الأرموي رحمه الله بفصل نفيس (ص ٨٠-٨٢) ذكر فيه عقيدة السلف في الصفات فقال: «فصل في أحاديث تؤكد القول بهذا المعتقد وتؤيده على هذا التنزيه الذي عليه أئمة الإسلام حشرنا الله على معتقدهم وأمانتنا على محبة السلف الصالحين والأئمة المهديين رضي الله عنهم أجمعين»، إلى أن قال:

«ونؤمن بجميع أحاديث الصفات لا نزيد على ذلك شيئا ولا ننقص منه شيئا كحديث قصة الدجال وقوله فيه: «وإن ربكم ليس بأعور»، وكحديث النزول إلى السماء الدنيا، وكحديث الاستواء على العرش، وإن القلوب بين أصبعين من أصابعه، وإنه يضع السماوات على إصبع والأرضين على إصبع، ونقول بتصديق حديث المعراج وبصحيح ما فيه من الروايات وندين أن الله مقلب القلوب، وما أشبه هذه الأحاديث جميعها كما جاءت بها الرواية من غير كشف عن تأويلها، وأن نمرها كما جاءت.

وأن الإيمان قول وعمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ونقول إن الله يجيء يوم القيامة كما قال تعالى: {وَجَاء رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا} [الفجر: ٢٢]، وأن الله يقرب من عباده كيف شاء لقوله تعالى: {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلٍ الْوَرِيدِ} [ق: ١٦]، وقوله: {ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى} [النجم: ٨، ٩]، وأشبه ذلك من آيات الصفات، ولا نتأولها ولا نكشف عنها بل نكف عن ذلك كما كف عنه السلف الصالح».

قال: «ونؤمن بأن الله على عرشه كما أخبر في كتابه العزيز ولا نقول هو في كل مكان، بل هو في السماء، وعلمه في كل مكان لا يخلو منه مكان كما قال: {أَمْنْتُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ} [الملك: ١٦]، وكما قال: {إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ} [فاطر: ١٠]، وكما جاء في حديث الإسراء إلى السماء السابعة: «ثم دنا من ربه» وكما في حديث سوداء أرادت أن تعتق فقال لها النبي ﷺ: «أين ربك؟» فقالت: في السماء فقال: «أعتقها فإنها مؤمنة» وأمثال ذلك كثير في الكتاب والسنة، نؤمن بذلك ولا نجد شيئا من ذلك، وقد روت الثقات عن مالك بن أنس أن سائلا سأله عن قوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه: ٥]، فقال: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة)».

وقد تقدم أن فراغ النووي رحمه الله من نسخ الكتاب حصل قبل وفاته بأقل من خمسة أشهر، وذلك يوضح أن معتقده في آخر حياته هو ما عليه السلف من إثبات الصفات من غير تشبيه أو تأويل أو تعطيل، وأن ما جاء في كتبه من التأويل قد رجع عنه، رحمه الله وغفر له.

والحافظ ابن حجر كذلك يعلن أنه على معتقد أهل السنة والجماعة، وإن حكى خلافه في مواضع من شرحه على البخاري:

وأما الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله فيدل على سلامته في العقيدة: ما جاء في أواخر شرحه (فتح الباري) من نقول عن السلف في صفات الله عز وجل فيها إثبات الصفات بدون تكييف أو تشبيه وتنزيه بلا تأويل أو تعطيل، وقد نقل في الفتح (٥٠٧/١٣) في آخر شرحه لـ (باب قول الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ} [المائدة: ٦٧] كلاما نفيسا لأبي المظفر بن السمعاني قال فيه:

«واستدل أبو المظفر بن السمعاني بآيات الباب وأحاديثه على فساد طريقة المتكلمين في تقسيم الأشياء إلى جسم وجوهر وعرض، وذلك بغرض تعطيل صفات الله الخبرية والفعلية بدعوى تنزيه الله وصفاته عن كل ذلك^(١)،

(١) وفي دحض ذلك ورد عادية الأشعرية يقول أبو الحسن الأشعري في رسالته إلى الثغر بحق ما اخترعه وأسموه (بدليل الحدوث) القاضي بنفي صفات: (العلو والوقية والنزول والمجيء والإتيان والاستواء على العرش) عن الله تعالى، بحجة أن من لوازم هذه الصفات الحركة والسكون والتغير والحدوث، وأن هذه الصفات لا تكون إلا أعراضا لجسم، ومن ثم وجب تنزيه الله عنها – يقول ضمن (ما أجمع عليه السلف من الأصول): إنهم "أجمعوا على أنه لا يجب إذا أثبتنا هذه الصفات له – على ما دلت عليه العقول واللغة والقرآن والإجماع – أن تكون محدثة، لأنه تعالى لم يزل موصوفا بها، ولا يجب أن تكون أعراضا لأنه عز وجل ليس

قالوا فالجسم ما اجتمع من الافتراق والجوهر ما حمل العرض، والعرض ما لا يقوم بنفسه، وجعلوا الروح من الأعراض، وردوا الأخبار في خلق الروح قبل الجسد، واعتمدوا على حدسهم وما يؤدي إليه نظرهم، ثم يعرضون عليه النصوص فما وافقه قبلوه وما خالفه ردوه، ثم ساق هذه الآيات ونظائرها من الأمر بالتبليغ، قال:

وكان مما أمر بتبليغه التوحيد، بل هو أصل ما أمر به فلم يترك شيئاً من أمور الدين أصوله وقواعده وشرائعه إلا بلغه، ثم لم يدع إلى الاستدلال بما تمسكوا به من الجوهر والعرض، ولا يوجد عنه ولا عن أحد من أصحابه من ذلك حرف واحد فما فوقه، فعرف بذلك أنهم ذهبوا خلاف مذهبهم وسلكوا غير سبيلهم بطريق محدث مخترع لم يكن عليه رسول الله ﷺ ولا أصحابه رضي الله عنهم، ويلزم من سلوكه العود على السلف بالطعن والقذح، ونسبتهم إلى قلة المعرفة واشتباه الطرق".

يقول: "فالحذر من الاشتغال بكلامهم والاكتران بمقالاتهم؛ فإنها سريعة التهافت كثيرة التناقض، وما من كلام تسمعه لفرقة منهم إلا وتجد لخصومهم عليه كلاماً يوازنه أو يقاربه، فكل بكلمة مقابل، وبعض ببعض معارض، وحسبك من قبيح ما يلزم من طريقتهم أننا إذا جرينا على ما قالوه وأزمننا الناس بما ذكروه لزم من ذلك تكفير العوام جميعاً؛ لأنهم لا يعرفون إلا الاتباع المجرد، ولو عرض عليهم هذا الطريق ما فهمه أكثرهم فضلاً عن أن يصير منهم صاحب نظر، وإنما غاية توحيدهم التزام ما وجدوا عليه أئمتهم في عقائد الدين والعض عليها بالنواجذ، والمواظبة على وظائف العبادات وملازمة الأذكار بقلوب سليمة طاهرة عن الشبه والشكوك، فتراهم لا يحيدون عما اعتقدوه ولو قطّعوا إرباً إرباً، فهنيئاً لهم هذا اليقين، وطوبى لهم هذه السلامة، فإذا كفر هؤلاء وهم السواد الأعظم وجمهور الأمة، فما هذا إلا طي بساط الإسلام وهدم منار الدين، والله المستعان».

وقال في الفتح (٥٠٤/١٣): «وقد احتج أحمد بن حنبل بهذه الآية - يعني قوله تعالى: {يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك} [المائدة: ٦٧] - على أن القرآن غير مخلوق لأنه لم يرد في شيء من القرآن ولا من الأحاديث أنه مخلوق ولا ما يدل على أنه مخلوق ثم ذكر عن الحسن البصري أنه قال لو كان ما يقول الجعد حقا لبلغه النبي صلى الله عليه وسلم».

ونقل في الفتح (٤٠٧/١٣) نقولاً عن جماعة من السلف في إثبات الصفات من غير تشبيه أو تحريف أو تعطيل، وختم ذلك بكلام نفيس له؛ ومما قاله (٤٠٧/١٣ - ٤٠٨):

«وأخرج البيهقي من طريق أبي داود الطيالسي قال: كان سفيان الثوري وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة لا يحدون ولا يشبهون، ويرون هذه الأحاديث ولا يقولون كيف، قال أبو داود: وهو قولنا، قال البيهقي: وعلى هذا مضى أكابرنا، وأسند اللالكائي عن محمد بن الحسن الشيباني قال: اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن وبالأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب من غير تشبيه ولا تفسير، فمن فسّر شيئاً منها وقال بقول جهم فقد خرج عما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه وفارق الجماعة؛ لأنه وصف الرب بصفة لا شيء، ومن طريق الوليد بن مسلم: سألت الأوزاعي ومالكا والثوري والليث ابن سعد عن الأحاديث التي فيها الصفة؟ فقالوا: أمروها كما جاءت بلا كيف.

وأخرج ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي عن يونس بن عبد الأعلى: سمعت الشافعي يقول: لله أسماء وصفات، لا يسع أحداً ردها، ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه فقد كفر، وأما قبل قيام الحجة فإنه يُعذر بالجهل؛ لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا الرؤية والفكر، فنثبت هذه الصفات، وننفي عنه التشبيه، كما نفى عن نفسه فقال: {ليس كمثله شيء} [الشورى: ١١]، وأسند البيهقي بسند صحيح عن أحمد بن أبي الحواري، عن سفيان بن عيينة قال: كل ما وصف الله به نفسه في كتابه فتفسيره تلاوته والسكوت عنه، ومن طريق أبي بكر الصبّعي قال: مذهب أهل السنة في قوله {الرحمن على العرش استوى} [طه: ٥] قال: بلا كيف، والآثار فيه عن السلف كثيرة، وهذه طريقة الشافعي وأحمد بن حنبل".

بجسم وإنما توجد الأعراض في الأجسام، ويُدل بأعراضها فيها وتعقبها عليها على حدوثها .. كما لا يجب أن تكون نفس الباري جسماً أو جوهرًا أو محدودًا أو غير ذلك مما لا يجوز عليه من صفاتنا؛ لمفارقتنا لنا" .. "وأجمعوا على اعتقاد ما دعاهم النبي ﷺ إليه ونبهم على صحته؛ من أن العالم بما فيه من أجسامه وأعراضه محدث، لم يكن ثم كان، وأن لجميعة محدثًا واحدًا أحدث جواهره وأعراضه .. وأنه غير مُشبه لشيء من العالم وقد نبه على ذلك بقوله: {ليس كمثله شيء} .. وأجمعوا على أن صفته تعالى لا تشبه صفات المحدثين كما أن نفسه لا تشبه أنفس المخلوقين، وأن لو لم يكن له هذه الصفات لكان وصفه بها مجازًا كما وُصف الجدار بأنه يريد لنا لم تكن له إرادة"، وقرأ في هذه المسألة وللمزيد كتابنا: (جدلية ورود المجاز في القرآن).

ثم نقل عن الترمذي قوله في الجامع عقب حديث أبي هريرة في النزول: "وهو على العرش كما وصف به نفسه في كتابه، كذا قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبهه من الصفات، وقال في باب فضل الصدقة: قد ثبتت هذه الروايات فنؤمن بها ولا ننوهم، ولا يُقال كيف، كذا جاء عن مالك وابن عيينة وابن المبارك أنهم أمرّوها بلا كيف، وهذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة، وأمّا الجهميّة فأنكروها، وقالوا هذا تشبيّه، وقال إسحاق بن راهويه: إنّما يكون التشبيّه لو قيل يدٌ كيدٍ، وسمِعُ كسمع، وقال في تفسير المائدة: قال الأئمة: نؤمن بهذه الأحاديث من غير تفسير، منهم: الثوري ومالك وابن عيينة وابن المبارك".

كما نقل عن ابن عبد البر قوله: "أهل السنة مُجمعون على الإقرار بهذه الصفات الواردة في الكتاب والسنة، ولم يُكفّفوا شيئاً منها، وأمّا الجهميّة والمعتزلة والخوارج فقالوا: من أقرّ بها فهو مشبّه، فسمّاهم من أقرّ بها مُعطلّة، وقال إمام الحرمين في الرسالة النظامية: اختلفت مسالك العلماء في هذه الظواهر، فرأى بعضهم تأويلها، والتزم ذلك في أي الكتاب وما يصح من السنن، وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها وتفويض معانيها إلى الله تعالى^(١)، والذي نرتضيه رأياً وندين الله به عقيدةً أتباع سلف الأمة؛ للدليل القاطع على أنّ إجماع الأمة حجة، فلو كان تأويل هذه الظواهر حتماً لأوشك أن يكون اهتمامهم به فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، وإذا انصرم عصر الصحابة والتابعين على الإضراب عن التأويل كان ذلك هو الوجه المتبع". هـ.

ثم قال الحافظ: «وقد تقدّم النقل عن أهل العصر الثالث وهم فقهاء الأمصار، كالثوري والأوزاعي ومالك والليث ومن عاصرهم، وكذا من أخذ عنهم من الأئمة، فكيف لا يُوثق بما اتفق عليه أهل القرون الثلاثة، وهم خير القرون بشهادة صاحب الشريعة».

وقول الحافظ ابن حجر رحمه الله بعد نقله عن كثير من السلف العقيدة الصحيحة في الصفات: «وقد تقدّم النقل عن أهل العصر الثالث وهم فقهاء الأمصار، كالثوري والأوزاعي ومالك والليث ومن عاصرهم، وكذا من أخذ عنهم من الأئمة، فكيف لا يُوثق بما اتفق عليه أهل القرون الثلاثة، وهم خير القرون بشهادة صاحب الشريعة» أقول: قوله هذا يدل على سلامته فيما يغلب على الظن في العقيدة وأنه يسلك مسلك السلف في ذلك، لاسيما وأن كلامه هذا جاء في أواخر شرحه فتح الباري". هـ.

ابن حجر يطعن في أصول الأشعرية القاضية بعدم صحة إسلام المرء إلا: (ب) النظر أو المعرفة) وب (دليل الحدوث والأعراض) اللذين خالفوا بهما أهل السنة وسلف الأمة

وفي سبيله لتخطئة الأشعرية – في أتباع المعتزلة والجنوح للقول بأن أول واجب على المكلف هو (المعرفة) أو (النظر) والاستدلال عليه بدليل: (الحدوث) أو (حلول الحدوث) أو ما يعرف ب (دليل الأعراض وحدوث الأجسام)، والادعاء بأن ذلك لا النطق بالشهادتين هو أصل الإسلام، بحيث لا يصح إسلام المرء إلا به، واتخاذ ذلك ذريعة لنفي صفات الله الخبرية والفعلية – يقول ابن حجر العسقلاني في فتح الباري (٥٤/٢) ما نصه:

"وقد نقل القدوة أبو محمد بن أبي جمرة عن أبي الوليد الباجي عن أبي جعفر السماني وهو من كبار الأشاعرة أنه سمعه يقول: (إن هذه المسألة من مسائل المعتزلة بقيت في المذهب) والله المستعان".

وقد كرر ابن حجر ذلك مرة أخرى إبان شرحه لحديث ابن عباس – الذي فيه قوله: (لما بعث النبي معاذاً إلى نحو أهل اليمن، قال له: إنك تقدّم على قوم من أهل الكتاب، فليكن أول ما تدعوهم أن يوحدوا الله تعالى .. الحديث) وهو في صحيح البخاري (٧٣٧٢) باب: (ما جاء في دعاء النبي أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى) – وسجل رحمه الله بنفس المصدر ١٣ / ٣٦١ اعتراضه على دليل الأشعرية هذا مبيناً أن كثيراً من عقلاء الأشاعرة على ردّ هذا المذهب والتشنيع على قائله، فقال بعد أن ذكر اختلافهم في أول واجب على المكلف:

"قد ذكرت في: (كتاب الإيمان) من أعرض عن هذا من أصله، وتمسك بقوله تعالى: {فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها} [الروم: ٣٠]، وحديث: (كل مولود يولد على الفطرة)، فإن ظاهر الآية والحديث ان المعرفة حاصلة بأصل الفطرة، وأن الخروج عن ذلك يطرأ على الشخص لقوله عليه الصلاة والسلام: (فأبواه يهودانه

(١) ما جاء في كلام ابن الجويني من أنّ السلف يُفوضون معاني الصفات إلى الله عزّ وجلّ غير صحيح؛ فإنهم يُفوضون في الكيف، ولا يُفوضون في المعنى، كما جاء عن مالك رحمه الله، فقد سُئل عن كيفية الاستواء؟ فقال: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة».

وينصرانه)، وقد وافق أبو جعفر السمناني^(١)، وهو من رؤوس الأشاعرة على هذا، وقال: إن هذه المسألة بقيت في مقالة الأشعري من مسائل المعتزلة، وتفرع عليها أن الواجب على كل أحد: معرفة الله بالأدلة الدالة عليه وأنه لا يكفي التقليد في ذلك".

وكان ابن حجر قد نقل في الفتح ١٣ / ٣٦٢ عن القرطبي في المفهم أثناء شرحه لحديث مسلم: (أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم)، قوله في تشديد النكير على بدع الفائلين بوجوب أن يسلك المكلف طرق المتكلمين: "وهذا الشخص الذي يبغضه الله، هو: الذي يقصد الصحابة لم يخوضوا في الجوهر والعرض وما يتعلق بذلك من مباحث المتكلمين، فمن رغب عن طريقهم فكفاه ضللاً" وصدق والله

يقول القرطبي مدلاً على صدق كلامه ومعللاً لخطورة تعاطي علم الكلام: "وقد أفضى الكلام بكثير من أهله إلى الشك، وبيعضهم إلى الإلحاد وبيعضهم إلى التهاون بوظائف العبادات، وسبب ذلك: إعراضهم عن نصوص الشارع وتطلبهم حقائق الأمور من غيره، وليس في قوة العقل ما يدرك ما في نصوص الشارع من الحكم التي استأثر بها، وقد رجع كثير من أمتهم عن طريقهم، حتى جاء عن إمام الحرمين أنه قال: (ركبت البحر الأعظم، وغصت في كل شيء نهى عنه أهل العلم في طلب الحق فراراً من التقليد، والآن فقد رجعت واعتقدت مذهب السلف)، وعنه أنه قال عند موته: (يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفت أنه يبلغ بي ما بلغت ما تشاغلتم به) .. إلى أن قال - رحمه الله - "ولو لم يكن في الكلام إلا مسألتان هما من مبادئه لكان حقيقاً بالذم:

إحدهما: قول بعضهم: إن أول واجب (الشك)، إذ هو اللازم عن وجوب النظر أو القصد إلى النظر، وإليه أشار الإمام بقوله: (ركبت البحر..)

ثانيتهما: قول جماعة منهم: إن من لم يعرف الله بالطرق التي رتبوها والأبحاث التي حرروها لم يصح إيمانه، حتى لقد أورد على بعضهم أن هذا يلزم منه: تكفير أبيك وأسلافك وجيرانك، فقال: (لا تشنغ عليّ بكترة أهل النار)". يقول ابن حجر في وصف حال القرطبي ومدى ما كان عليه من حنق على علم الكلام وأهله: "وختم القرطبي كلامه بالاعتذار عن إطالة النفس في هذا الموضوع، لما شاع بين الناس من هذه البدعة حتى اغتر بها كثير من الأغمار فوجب بذل النصيحة، والله يهدي من يشاء". إله. بخصومته مدافعة الحق وردده بالأوجه الفاسدة والشبه الموهمة"، قال: "وأشد ذلك: الخصومة في (أصول الدين) كما يقع لأكثر المتكلمين المعرضين عن الطرق التي أرشد إليها كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وسلف أمته، إلى طرق مبتدعة واصطلاحات مخترعة وقوانين جدلية وأمور صناعية؛ مدار أكثرها على: آراء سوفسطائية أو مناقضات لفظية ينشأ بسببها شبهة ربما يعجز عنها، وشكوك يذهب الإيمان معها، وأحسنهم انفصالاً عنها أجدهم لا أعلمهم".

واستطرد القرطبي المحدث يقول^(٢): "ثم إن هؤلاء قد ارتكبوا أنواعاً من المحال لا يرتضيها البهائم ولا الأطفال، لما بحثوا عن: تحيز الجواهر والألوان والأحوال، فأخذوا فيما أمسك عنه السلف الصالح من كفيات تعلقات صفات الله وتعيدها واتحادها في نفسها، وهل هي الذات أو غيرها؟ .. إلى غير ذلك مما ابتدعه مما لم يأمر به الشارع وسكت عنه الصحابة ومن سلك سبيلهم، بل نهوا عن الخوض فيها لعلمهم بأنه بحث عن كيفية ما لا تُعلم كفيته بالعقل؛ لكون العقول لها حدٌ تقف عنده، ولا فرق بين البحث عن كيفية الذات وكيفية الصفات، ومن توقف في هذا فليعلم أنه إذا كان حُجب عن كيفية نفسه مع وجودها، وعن كيفية إدراك ما يدرك به فهو عن إدراك غيره أعجز، وغاية علم العالم:

أن يقطع بوجود فاعل لهذه المصنوعات منزلة عن الشبيه مقدس عن النظير متصف بصفات الكمال، ثم متى ثبت النقل عنه بشيء من أوصافه وأسماؤه قبلناه واعتقدناه وسكتنا عما عداه كما هو طريق السلف، وما عداه لا يأمن صاحبه من الزلل، ويكفي في الردع عن الخوض في طرق المتكلمين ما ثبت عن الأئمة المتقدمين كعمر بن عبد العزيز ومالك بن أنس والشافعي، وقد قطع بعض الأئمة بأن الصحابة لم يخوضوا في الجوهر والعرض وما يتعلق بذلك من مباحث المتكلمين، فمن رغب عن طريقهم فكفاه ضللاً".

يقول القرطبي مدلاً على صدق كلامه ومعللاً لخطورة تعاطي علم الكلام: "وقد أفضى الكلام بكثير من أهله إلى الشك، وبيعضهم إلى الإلحاد وبيعضهم إلى التهاون بوظائف العبادات، وسبب ذلك: إعراضهم عن نصوص الشارع وتطلبهم حقائق الأمور من غيره، وليس في قوة العقل ما يدرك ما في نصوص الشارع من الحكم التي استأثر بها، وقد

(١) هو محمد بن أحمد بن محمد أبو جعفر السمناني البغدادي الحنفي، قاضي الموصل، من كبار الأشاعرة وكان مقدماً ومشهوراً عندهم .. ولد سنة ٣٦١ وتوفي سنة ٤٤٤ .
(٢) وقد سبق أن قدمنا لهذا الكتاب بقوله هذا ونكرره هنا تأكيداً نظراً لأهميته

رجع كثير من أئمتهم عن طريقهم، حتى جاء عن إمام الحرمين أنه قال: (ركبت البحر الأعظم، وغصت في كل شيء نهى عنه أهل العلم في طلب الحق فراراً من التقليد، والآن فقد رجعت واعتقدت مذهب السلف)، وعنه أنه قال عند موته: (يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفت أنه يبلغ بي ما بلغت ما تشاغلتم به) .. إلى أن قال - رحمه الله - "ولو لم يكن في الكلام إلا مسألتان هما من مبادئه لكان حقيقاً بالذم:

إحدهما: قول بعضهم: إن أول واجب (الشك)، إذ هو اللازم عن وجوب النظر أو القصد إلى النظر، وإليه أشار الإمام بقوله: (ركبت البحر..)

ثانيتهما: قول جماعة منهم: إن من لم يعرف الله بالطرق التي رتبوها والأبحاث التي حرروها لم يصح إيمانه، حتى لقد أورد على بعضهم أن هذا يلزم منه: تكفير أبيك وأسلافك وجيرانك، فقال: (لا تشنع علي بكثرة أهل النار). يقول ابن حجر في وصف حال القرطبي ومدى ما كان عليه من حنق على علم الكلام وأهله: "وختم القرطبي كلامه بالاعتذار عن إطالة النفس في هذا الموضوع، لما شاع بين الناس من هذه البدعة حتى اغتر بها كثير من الأعمار فوجب بذل النصيحة، والله يهدي من يشاء!..هـ .

الخاتمة

هذا هو ابن حجر .. وذاك هو النووي .. علمان - على سبيل المثال - أخلصا النية لله؛ واجتهدا قدر الوسع، فقدّر الله لهما الذبوع والانتشار، وتلك واحدة من بركات العلم.. ثم أوجد الله من يذب عنهما على مدار القرون المتطولة والأزمان المتعاقبة وتلك أخرى من بركات العلم .

ولا يعنى التماس العذر للمجتهد.. اتباعه فيما أخطأ فيه عند معرفة الصواب:

ويحق لنا أن نختم دراستنا تلك - بعد معرفة حقيقة ما كان عليه كل من الحافظين النووي وابن حجر العسقلاني، وتبرئة لذمتهم - بالقول بأنه: لا أحسن في التماس الأعذار - على خطأ ما كانا يدينان الله به - من شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فقد كان مما قاله بهذا الصدد في مجموع الفتاوى ٣٢ / ٢٣٩: "ليس لأحد أن يتبع زلات العلماء، كما ليس له أن يتكلم في أهل العلم والإيمان إلا بما هم له أهل، فإن الله تعالى عفا للمؤمنين عما أخطئوا، كما قال تعالى: {ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا} [البقرة: ٢٨٦]، قال الله: (قد فعلت) .. وأمرنا أن نتبع ما أنزل إلينا من ربنا ولا نتبع من دونه أولياء، وأمرنا أن لا نطيع مخلوقاً في معصية الخالق، ونستغفر لإخواننا الذين سبقونا بالإيمان، فنقول: {ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان} [الحشر: ١٠].

وهذا أمر واجب على المسلمين في كل ما كان يشبه هذا من الأمور، ونعظم أمره تعالى بالطاعة لله ورسوله ﷺ، ونرعى حقوق المسلمين لاسيما أهل العلم منهم كما أمر الله ورسوله، ومن عدل عن هذه الطريق فقد عدل عن اتباع الحجة إلى اتباع الهوى في التقليد، وأذى المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا، فهو من الظالمين، ومن عظم حرمان الله وأحسن إلى عباد الله، كان من أولياء الله المتقين".

وقال أيضاً في المجموع ١٠ / ٣٧١، ٣٧٢: "ما ثبت قبحه من البدع وغير البدع من المنهي عنه في الكتاب والسنة، أو المخالف للكتاب والسنة: إذا صدر عن شخص من الأشخاص؛ فقد يكون على وجه يعذر فيه؛ إما لاجتهاد أو تقليد يعذر فيه، وإما لعدم قدرته.. فإن نصوص الوعيد التي في الكتاب والسنة ونصوص الأئمة بالتكفير والتفسيق ونحو ذلك، لا يستلزم ثبوت موجبها في حق المعين إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع، لا فرق في ذلك بين الأصول والفروع؛ هذا في عذاب الآخرة.. فأما أحكام الدنيا، فكذلك أيضاً؛ فإن جهاد الكفار يجب أن يكون مسبوقاً بدعوتهم؛ إذ لا عذاب إلا على من بلغته الرسالة، وكذلك عقوبة الفساق لا تثبت إلا بعد قيام الحجة.. ومما قاله في المجموع كذلك ٦ / ٦١:

"إذا رأيت المقالة المخطئة قد صدرت من إمام قديم، فاعتفرت لعدم بلوغ الحجة له، فلا يُغتفر لمن بلغته الحجة ما اغتفر للأول، فلهذا يُبدع من بلغته أحاديث عذاب القبر ونحوها إذا أنكر ذلك.. فهذا أصل عظيم، فتدبره فإنه نافع" .. وفيه ٣ / ١٧٩ - بعد أن ذكر الفرقة الناجية واعتقادها، ودلل على نجاتها - : "وليس كل من خالف في شيء من هذا الاعتقاد يجب أن يكون هالِكًا، فإن المنازع قد يكون مجتهداً مخطئاً يغفر الله خطأه، وقد لا يكون بلغه في ذلك من العلم ما تقوم به عليه الحجة".

وأوضح - رحمه الله - أنه ربما يكون العالم من المتأولين ومن أهل الاجتهاد، ومن ذوي فضل وصلاح وحرص على اتباع الشريعة واقتفاء آثار الرسول ﷺ، ولكنه أخطأ في فهم النصوص وغلط في اجتهاده ووهم فيما

ذهب إليه من تأويل.. ويبيّن أن هذا الصنف مأجور ومعذور، ولكن لا يجوز اتباعه في غلظه، فقال في كتابه (اقتضاء الصراط المستقيم) ص ٢٦٧ - وينحوه في مجموع الفتاوى ٤ / ١٩٥ -:

"فمن ندب إلى شيء يُتقرب به إلى الله، أو أوجبه بقوله أو بفعله حتى من غير أن يشرعه، فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله، ومن اتبعه في ذلك فقد اتخذه شريكاً لله، شرع له من الدين ما لم يأذن به الله، نعم: قد يكون متأولاً في هذا الشرع، فيُغفر له لأجل تأويله إذا كان مجتهداً الاجتهاد الذي يعني معه عن المخطئ، ويثاب أيضاً على اجتهاده، لكن لا يجوز اتباعه في ذلك، كما لا يجوز اتباع سائر من قال قولاً أو عمل عملاً قد علم الصواب في خلافه، وإن كان القائل أو الفاعل مأجوراً أو معذوراً".

هذا ما استخرجه شيخ الإسلام باستقراء النصوص الشرعية والأحوال السلفية، وقد خلص منه إلى القول: "إذا رأيت إماماً قد غلظ على قائل مقالته أو كفره، فلا يعتبر هذا حكماً عاماً في كل من قالها، إلا إذا حصل فيه الشرط الذي يستحق به التغليظ عليه، والتكفير له". كذا بما يعني أنه عندما يقرّر أهل العلم قبول هذا العذر من هذا الإمام أو ذلك، بسبب اجتهاد وتأويل، فلا يلزم من هذا القبول: الإقرار بالخطأ والمخالفة، أو الرضا بهما، بل يجب بيان الصواب.. فالقول بحصول الأجر وعدم نيّله الوزر بسبب الاجتهاد وبذل الوسع والتماس العذر له بعد ذلك شيء؛ وإنكار الخطأ والتحذير منه شيء آخر (١).

على أن ما قيل بحق الإمام النووي، يقال مثله بحق الحافظ ابن حجر (٢) وكذا من كان على شاكلتهما من المحسوبين على أهل السنة، فمثل هؤلاء العلماء لا يمكن أن نقدح فيهم، وإن كنا لا نقبل خطأهم.. وقد جاء في فتاوى اللجنة الدائمة ٣ / ١٧٨ - ونحوه في ٣ / ١٦٣ - ما نصه:

"موقفنا من أبي بكر الباقلاني والبيهقي وأبي الفرج بن الجوزي وأبي زكريا النووي وابن حجر، وأمثالهم ممن تأول بعض صفات الله تعالى أو فوّضوا في أصل معناها: أنهم في نظرنا من كبار علماء المسلمين الذين نفع الله الأمة بعلمهم، فرحمهم الله رحمة واسعة وجزاهم عنا خير الجزاء، وأنهم من أهل السنة فيما وافقوا فيه الصحابة رضي الله عنهم وأئمة السلف في القرون الثلاثة التي شهد لها النبي ﷺ بالخير، وأنهم أخطئوا فيما تأولوه من نصوص الصفات وخالفوا فيه سلف الأمة وأئمة السنة رحمهم الله، سواء تأولوا الصفات الذاتية وصفات الأفعال، أم بعض ذلك.. وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم" إ.هـ.

وأسال الله عز وجل لهذين الحافظين النووي والعسقلاني المغفرة والرحمة وأن يجزل لهما المثوبة على ما خلفاه من تراث علمي عظيم، نفعه لطلاب العلم عميم، وأن يصلح أحوال المسلمين ويوفقهم للفقه في الدين والثبات على الحق، إنه سميع مجيب.. وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه

(١) مفاد من كلام الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في شرحه للحديث الثامن والعشرين من الأربعين النووية، وينظر معه: (الدلائل الوافية في تحقيق عقيدة الإمام النووي أسلفية أم أشعرية) و(الردود والتعقيبات على ما وقع للإمام النووي في شرح صحيح مسلم من التأويل في الصفات وغيرها من المسائل المهمات) وكلاهما لمشهور بن حسن آل سلمان، ومقال ورد على الشبكة العنكبوتية لأخ فاضل يدعى: محمد جميل حمامي.

(٢) وبخاصة مع نحو قوله في فتح الباري ٨ / ٤١٣ - عن إثبات الإصبع له سبحانه، وبعد أن ساق بعض أقوال بعض المتأولة - : "والأولى في هذه الأشياء: الكف عن التأويل مع اعتقاد التنزيه".. وقوله في ١٣ / ٤١٨ بعد أن نقل إجماع من جاءوا بعد القرون الفاضلة - وعلى رأسهم ابن عبد البر - على الإثبات دون التأويل والتفويض: "وقد تقدم النقل عن أهل العصر الثالث، وهم فقهاء الأمصار كالثوري والأوزاعي ومالك والليث ومن عاصروهم، وكذا من أخذ عنهم من الأئمة، فكيف لا يوثق بما اتفق عليه أهل القرون الثلاثة وهم خير القرون بشهادة صاحب الشريعة".

أهم مراجع البحث

- (١) الإبانة لأبي الحسن تحقيق د. فوقية حسين محمود ط١/ ١٣٩٧-١٩٧٧ دار الأنصار بالقاهرة.
- (٢) الإبانة لأبي الحسن تقديم حماد الأنصاري وآخرين ت محمود بن الجميل. مكتبة الأنصار ط ٢/ ٢٠٠٦
- (٣) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم لابن تيمية ت أحمد حمدي إمام - مطبعة المدني بمصر - ط١/ ١٤٠٦-١٩٨٦
- (٤) إجماع العوام عن علم الكلام للغزالي ت. أبصفت أحمد ط١/ ٢٠٠٤-١٤٢٥ دار الحرم للتراث بالقاهرة.
- (٥) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي ت عمر عبد السلام - دار الكتاب العربي - ط١/ ١٤١٣-١٩٩٣
- (٦) تبين كذب المقترني فيما نسب إلى الأشعري لابن عساكر ط٢/ ١٣٩١ دار الفكر. دمشق.
- (٧) تحفة الطالبين في ترجمة الإمام النووي لعلاء الدين علي بن إبراهيم المعروف بابن العطار ت د. فؤاد عبد المنعم أحمد مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية ط١/ ١٤١١-١٩٩١.
- (٨) ترجمة شيخ الإسلام أبي زكريا محيي الدين النووي للإمام السخاوي - ط جمعية النشر والتأليف الأزهرية ١٣٥٤-١٩٣٥
- (٩) جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي ت عصام الدين الصباطي - دار الحديث بمصر ط ٣/ ١٤١٨-١٩٩٧
- (١٠) جزء فيه: ذكر اعتقاد السلف في الحروف والأصوات للنووي ت محمد عبد اللطيف الجمل - دار ابن عباس ط١/ ١٤٢٩/٢٠٠٨.
- (١١) (الدلائل الوافية في تحقيق عقيدة النووي: أسلفية أم خلفية) للشيخ مشهور بن حسن آل سلمان ت أبو رأفت الأثري - الدار الأثرية بالأردن ط١/ ١٤٢٩-٢٠٠٨.
- (١٢) الردود والتعقيبات على ما وقع للإمام النووي في شرح صحيح مسلم من التأويل في الصفات وغيرها من المسائل المهمات - دار الهجرة بالخبر - ط١/ ١٤١٣.
- (١٣) شرح صحيح مسلم للإمام النووي ت د. طه عبد الرؤوف سعد - دار البيان العربي والمكتبة التوفيقية.
- (١٤) صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل للشيخ عبد الفتاح أبي غدة - دار القلم ببيروت - ط٣/ ١٤١٣-١٩٩٢
- (١٥) طبقات الشافعية لتاج الدين السبكي ت عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود الطناحي - مكتبة عيسى الحلبي - ط١/ ١٣٨٥-١٩٦٦
- (١٦) العلو للعلو الغفار في صحيح الأخبار وسقيما للحافظ الذهبي ت عبد الرحمن محمد عثمان - المكتبة السلفية لمحمد الكتبيبي بالمدينة المنورة - ط٢/ ١٣٨٨
- (١٧) فتاوى اللجنة الدائمة لبحوث العلمية والإفتاء جمع وترتيب أحمد عبد الرزاق الدرويش - الرئاسة العامة بالمملكة - ط١/ ١٤١٢
- (١٨) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ت محب الدين الخطيب دار الريان والمكتبة السلفية ط٣/ ١٤٠٧
- (١٩) المجموع شرح المذهب للإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي. ط دار الفكر. بدون تاريخ
- (٢٠) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم - ط وزارة الشؤون الإسلامية بالمملكة السعودية - ط ١٤٢٥-٢٠٠٤
- (٢١) مختصر العلو للعلو الغفار للشيخ الألباني - المكتب الإسلامي - ط١/ ١٤٠١-١٩٨١
- (٢٢) المهمات في شرح الروضة والرافعي للإسنوي ت أبو الفضل الدمياطي أحمد بن علي ط١/ ١٤٣٠-٢٠٠٩ دار ابن حزم بيروت
- (٢٣) موقف السلف من تفويض الصفات د. محمد عبد العليم الدسوقي ط١/ ١٤٣٠-٢٠٩٩ دار اليسر بالقاهرة.

فهرس الموضوعات

مقدمة

المبحث الأول

الإمام النووي ومروره في التصنيف بعدة مراحل

- ١- نبذة مختصرة عن الإمام النووي رحمه الله تعالى:
- ٢- مرجع اضطراب المترجمين للنووي في كونه من السلف أو الخلف:
- ٣- الدلائل تشير إلى أن الإمام النووي مر - في معالجاته لقضية توحيد الصفات - بمراحل عدة

المبحث الثاني

أوبة الإمام النووي (عن تأويل أي الصفات) والدلائل على ذلك

أ- ذم الأشاعرة صراحة

ب- تصريحه بقول السلف رضوان الله عليهم في صفات الرب جل في علاه:

النزعة السلفية لدى النووي ومناوئته للأشاعرة، ومخالفته - منذ أن عرف حقيقة الأمر - لما هم عليه:
لا معنى لاضطراب المترجمين للنووي أو رميه بالأشعرية، بعد معرفة حقيقة وآخر ما استقر عليه أمره

المبحث الثالث

براءة الحافظين النووي وابن حجر من عقائد المتكلمين

الحافظ النووي يتراجع في نهايات حياته عما كان عليه قبلاً من معتقد المتكلمة:

عرض موجز لكتاب النووي في اعتقاد السلف

النووي يتراجع عن جميع تأويلاته التي سبق أن ذكرها في مؤلفاته، ويعلن أنه على معتقد السلف وأنه برئ مما
وممن خالفه

والحافظ ابن حجر كذلك يعلن أنه على معتقد أهل السنة والجماعة، وإن حكى خلافه في مواضع من شرحه على
البخاري

ابن حجر يطعن في أصل الأشعرية القاضي بعدم صحة إسلام المرء إلا: بـ(النظر أو المعرفة) وبـ(دليل الحدوث
والأعراض) اللذين خالفوا به أهل السنة وسلف الأمة

الخاتمة: لا يعني التماس العذر للمجتهد.. اتباعه فيما أخطأ فيه عند معرفته الصواب

فهرس المراجع

فهرس الموضوعات

كتب للمؤلف

- (التصوير البياني في كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري .. دراسة ومقارنة)، رسالة العالمية الدكتوراة) .. ط دار الحرم للتراث.
- (المشكلة .. دلالتها ومواقعها في القرآن الكريم)، رسالة (التخصص الماجستير) .. ط دار الحرم للتراث.
- (موروثنا البلاغي والأسلوبية الحديثة: دراسة وموازنة) .. ط دار الحرم للتراث .
- (سيرًا على خطا الأشعري.. أئمة الخلف يتراجعون إلى ما تراجع إليه) .. ط دار الحرم للتراث.
- (موقف السلف من المجاز في الصفات)، ط دار اليسر.
- (موقف السلف من تفويض الصفات) .. ط دار اليسر.
- (ومضات على موقف السلف من التفويض والتجوز في الصفات) وقد جمع بين سابقيه..
- (من بلاغة الوقف في القرآن الكريم).
- (أثر الوقف على حروف المعاني والبدء بها في إثراء المعنى واتساعه).
- (واو المعانقة في آي التنزيل بين العطف والاستئناف: دراسة بلاغية) ..
- (أثر الوقف على القيود والبدء بها في إثراء المعنى واتساعه)
- (كلا: دلالتها ومواقعها في القرآن الكريم).
- (التضمن في الأفعال بين النحاة وأهل البيان).
- (من بلاغة القرآن في التعبير بالغدو والأصال والعشي والإبكار) .. وقد جُمعت هذه السبعة كتب في مؤلف تحت عنوان: (من طرائق الاتساع في معاني الذكر الحكيم) .. ط دار الحرم للتراث.
- (دور الخيال الشعري في النهوض بالصورة البيانية بين الأصالة والحدائثة) .. ط دار الحرم للتراث.
- (شرح لامية البحتري في مدح محمد بن علي بن عيسى) .. ط دار الحرم للتراث.
- (قرائن اللغة والعقل والنقل في حمل صفات الله الخيرية والفعلية على ظاهرها دون المجاز)، ويقع في مجلدين .. ط دار اليسر.
- (كشف الحجاب في ترجيح أدلة القائلين بفرضية النقاب) .. ط دار اليسر.
- (مجمل معتقد أبي الحسن الأشعري في توحيد الصفات) .. ط المكتبة الإسلامية.
- (تحفة الإخوان في صفات الرحمن .. إطلالة على رسالة العقائد ومنهج جماعة الإخوان في توحيد الأسماء والصفات).

- (براءة الحافظين .. النووي وابن حجر من عقائد الأشعرية والمتكلمين).
- (الغارة على العالم الإسلامي)، منشور ضمن كتب أخرى على موقع صيد الفوائد.
- (الخفاص: {صيغة الله ومن أحسن من الله صيغة ونحن له عابدون}
- (التماس القدوة في خاتم النبيين وإمام المرسلين).. وقد جمعت هذه الخمس الأخيرة في كتاب بعنوان (دراسات في الفكر الإسلامي المعاصر)
- (معارج القبول .. سؤال وجواب).. قيد الإعداد
- (حقائق حول عدم أحقية اليهود في أرض فلسطين .. بموجب ما جاء في التوراة والإنجيل وفي آي التنزيل) .. ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- (تقريب الإيضاح في: البلاغة وعلاقتها بالفصاحة – أحوال الإسناد الخبري ومكوناته) .. وهو شرح ممزوج بمتن الإيضاح للخطيب القزويني جزء أول .. دار الحرم
- (الإيجاز .. في أدلة اللغة والعقل والنقل على حمل صفات الله على الحقيقة دون المجاز).. وهو مجمل لما جاء في (قرائن حمل صفات الله الخيرية والفعلية على ظاهرها دون المجاز) نشرت على هيئة حلقات بمجلة التوحيد التابعة لجمعية أنصار السنة المحمدية
- (القول المبين في حكم التوسل بالموتى والمغيبين) .. مفقود
- (إماطة اللثام عما تمس الحاجة لمعرفته من عقائد ووقائع وأحكام) .. ط. دار ابن عباس
- (ولايات المسلمين المعاصرة .. في ضوء معتقد أهل السنة وسلف الأمة) .. ط. دار ابن عباس.
- (جدلية ورود المجاز في القرآن وحسم اللفظ الحاصل حولها) .. ط. دار الحرم للتراث
- (اتبعوا ولا تبندعوا فقد كفيتم) .. قيد الطبع
- (الإبانة في أصول الديانة) .. تحقيق. أ.د. محمد عبد العليم الدسوقي .. دار زهران
- (هذا معتقد أبي الحسن الأشعري .. فاتبعوه إن كنتم صادقين)
- (النقاب ضرورة اجتماعية وفريضة شرعية .. وتلك أدلته) طبعة مزيدة لما جاء في (كشف الحجاب)
- (قضية الفهم عن الله وعمن نأخذ ديننا؟)
- (اتبعوا ولا تبندعوا فد كفيتم) قيد الإعداد
- معتقد أئمة المذاهب الأربعة ومن تلقوا منهم ومن تبعوا مذاهبهم